

(١٢٧٥)

بدل الغلط

في مصنفات التفسير واللغة

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٥هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

"والثاني : أن يكون معمولا لآتاه ، ذكره أبو البقاء.

وفيه نظر من حيث إن وقت إيتاء الملك ليس وقت قول إبراهيم ، ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾ ، إلا أن يتجوز في الظرف كما تقدم.

والثالث : أن يكون بدلا من ﴿أن آتاه الله الملك﴾ إذا جعل بمعنى الوقت ، أجازه الزمخشري بناء منه على أن " أن " واقعة موقع الظرف ، وقد تقدم ضعفه ، وأيضا فإن الظرفين مختلفان ، كما تقدم إلا بالتجوز المذكور.

وقال أبو البقاء رحمه الله " وذكر بعضهم أنه بدل من " أن آتاه الملك " وليس بشيء ؛ لأن الظرف غير المصدر ، فلو كان بدلا لكان غلطا إلا أن تجعل " إذ " بمعنى " أن " المصدرية ، وقد جاء ذلك " انتهى.

وهذا بناء منه على أن " أن " مفعول من أجله ، وليست واقعة موقع الظرف ، أما إذا كانت " أن " واقعة موقع الظرف فلا تكون **بدل غلط** ، بل بدل كل من كل ، كما هو قول الزمخشري وفيه ما تقدم بجوابه ، مع أنه يجوز أن تكون بدلا من " أن آتاه " ، و " أن آتاه " مصدر مفعول من أجله بدل اشتمال ؛ لأن وقت القول لاتساعه مشتمل عليه وعلى غيره.

الرابع : أن العامل فيه " تر " منق وله : " ألم تر " ذكره مكي رحمه الله تعالى ، وهذا ليس بشيء ؛ لأن الرؤية على كلا المذكورين في نظيرها لم تكن في وقت قوله : ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾.

قوله : ﴿الذي يحيي﴾ مبتدأ في محل نصب بالقول.

فصل الظاهر أن هذا جواب سؤال سابق غير مذكور ؛ لأن الأنبياء بعثوا للدعوة ومتى ادعى الرسالة والدعوة ، فلا بد وأن يطالبه المنكر بإثبات أن للعالم إلها ؛ ألا ترى لما قال موسى – عليه الصلاة والسلام – ﴿إنا رسول رب العالمين﴾ [الشعراء : ١٦] ﴿قال فرعون وما رب العالمين﴾ [الشعراء : ٢٣] فاحتج موسى على إثبات الإله بقوله ﴿رب السماوات والأرض﴾ [الشعراء : ٢٤] فكذا ها هنا لما ادعى إبراهيم – عليه الصلاة والسلام – الرسالة قال النمروذ من ربك ؟ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت.

وقرأ حمزة : ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾ بإسكان الياء ، وكذلك ﴿حرم ربي الفواحش﴾ [الأعراف : ٣٣] ﴿سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض﴾ [الأعراف : ١٤٦] ، و ﴿قل لعبادي الذين﴾ [إبراهيم : ٣١] ، و ﴿آتاني الكتاب﴾ [مريم : ٣٠] و ﴿مسني الضر﴾ [الأنبياء : ٨٣] و ﴿مسني الشيطان﴾ [ص : ٤١] و ﴿عبادي الصالحون﴾ [الأنبياء : ١٠٥] ، و ﴿عبادي الشكور﴾ [سبأ : ١٣] و ﴿إن أرادني الله﴾ [الزمر : ٣٨] ، و ﴿إن أهلكني الله﴾

". (١)

"قوله تعالى: ﴿صراط الذين﴾ : بدل منه بدل كل من كل، وهو بدل معرفة من معرفة، والبدل سبعة أقسام، على خلاف في بعضها، بدل كل من كل، بدل بعض من كل، بدل اشتمال، **بدل غلط**، بدل نسيان، بدل بداء، بدل كل من بعض. أما الأقسام الثلاثة الأول فلا خلاف فيها، وأما بدل البداء فأثبته بعضهم مستدلا بقوله عليه السلام: «إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر» ، ولا يرد هذا في." (٢)

"جعل بمعنى الوقت، أجازه الزمخشري بناء منه على أن «أن» واقعة موقع الظرف، وقد تقدم ضعفه، وأيضا فإن الظرفين مختلفان كما تقدم إلا بالتجوز المذكور. وقال أبو البقاء: «وذكر بعضهم أنه بدل من» أن آتاه «وليس بشيء، لأن الظرف غير المصدر، فلو كان بدلا لكان غلطا إلا أن تجعل» إذ «بمعنى» أن «المصدرية، وقد جاء ذلك» انتهى. وهذا بناء منه على أن «أن» مفعول من أجله/ وليست واقعة موقع الظرف، أما إذا كانت «أن» واقعة موقع الظرف فلا تكون **بدل غلط**، بل بدل كل من كل، كما هو قول الزمخشري وفيه ما تقدم، مع أنه يجوز أن تكون بدلا من «أن آتاه» و «أن آتاه» مصدر مفعول من أجله بدل اشتمال، لأن وقت القول لاتساعه مشتمل عليه وعلى غيره. الرابع: أن العامل فيه «تر» من قوله: «ألم تر» ذكره مكي، وهذا ليس بشيء، لأن الرؤية على كلا التفسيرين المذكورين في نظيرتها لم تكن في وقت قوله: ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾ .

و ﴿ربي الذي يحيي﴾ مبتدأ وخبر في محل نصب بالقول. قوله: ﴿قال أنا أحيي﴾ مبتدأ وخبر منصوب المحل بالقول أيضا. وأخبر عن «أنا» بالجملة الفعلية، وعن «ربي» بالموصول بها، لأنه في الإخبار بالموصول يفيد الاختصاص بالمخبر عنه بخلاف الثاني، فإنه لم يدع لنفسه الخسيسة الخصوصية بذلك.

و «أنا» ضمير مرفوع منفصل، والاسم منه «أن» والألف زائدة لبيان." (٣)

"بدل كل من كل، ولد بعض من كل، وبدل اشتمال، **وبدل غلط**، وبدل نسيان، وبدل بداء، وبدل كل من بعض.

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل - موافق للمطبوع، ص/٨٥٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٦٥/١

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي ٥٥٢/٢

أما الأقسام الثلاثة الأول، فلا خلاف فيها.

وأما بدل البداء، فأثبته بعضهم؛ مستدلا بقوله عليه الصلاة والسلام: «وإن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر» ولا يرد هذا القرآن الكريم.

وأما الغلط والنسيان: فأثبتهما بعضهم؛ مستدلا بقول ذي الرمة: [البسيط]

٧٥ - لمياء في شفتيها حوة لعس ... وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال: لأن «الحوة» السواد الخالص، و «اللعس» سواد يشوبه حمرة، ولا يرد هذان البدلان في كلام فصيح.

وأما بدل الكل من البعض، فأثبته بعضهم، مستدلا بظاهر قوله: [الخفيف]

٧٦ - نضر الله أعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

في رواية من نصب «طلحة» ، قال: لأن «الأعظم» بعض «طلحة» ، و «طلحة» كل وقد أبدل منها؛ واستدل - أيضا - بقول امرئ القيس [الطويل]

٧٧ - كأني غداة البين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ف «غداة» بعض «اليوم» ، وقد أبدل «اليوم» منها.

ولا حجة في البيتين، أما الأول: فإن الأصل «أعظما دفنوها أعظم طلحة» ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ ويدل على ذلك الرواية المشهورة وهي جر «طلحة» على أن الأصل: «اعظم طلحة» ولم يقم المضاف إليه مقام المضاف.

وأما الثاني: فإن «اليوم» يطلق على القطعة من الزمان، كما تقدم، وليس هذا موضع البحث عن دلائل المذهبين.." (١)

"والثاني: أن يكون معمولا لآتاه، ذكره أبو البقاء. وفيه نظر من حيث إن وقت إيتاء الملك ليس وقت قول إبراهيم، ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾ ، إلا أن يتجوز في الظرف كما تقدم.

والثالث: أن يكون بدلا من ﴿أن آتاه الله الملك﴾ إذا جعل بمعنى الوقت، أجازه الزمخشري بناء منه على أن «أن» واقعة موقع الظرف، وقد تقدم ضعفه، وأيضا فإن الظرفين مختلفان، كما تقدم إلا بالتجوز المذكور. وقال أبو البقاء رحمه الله «وذكر بعضهم أنه بدل من» أن آتاه الملك «وليس بشيء؛ لأن الظرف غير المصدر، فلو كان بدلا لكان غلطا إلا أن تجعل» إذ «بمعنى» أن «المصدرية، وقد جاء ذلك» انتهى. وهذا بناء منه على أن «أن» مفعول من أجله، وليست واقعة موقع الظرف، أما إذا كانت «أن» واقعة موقع

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٢٠٩/١

الظرف فلا تـكـون **بدل غلط**، بل بدل كل من كل، كما هو قول الزمخشري وفيه ما تقدم بجوابه، مع أنه يجوز أن تكون بدلا من «أن آتاه» ، و «أن آتاه» مصدر مفعول من أجله بدل اشتمال؛ لأن وقت القول لاتساعه مشتمل عليه وعلى غيره.

الرابع: أن العامل فيه «تر» منق وله: «ألم تر» ذكره مكي رحمه الله تعالى، وهذا ليس بشيء؛ لأن الرؤية على كلا المذكورين في نظيرها لم تكن في وقت قوله: ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾ .

قوله: ﴿الذي يحيي﴾ مبتدأ في محل نصب بالقول.

فصل

الظاهر أن هذا جواب سؤال سابق غير مذكور؛ لأن الأنبياء بعثوا للدعوة ومتى ادعى الرسالة والدعوة، فلا بد وأن يطالبه المنكر بإثبات أن للعالم إلها؛ ألا ترى لما قال موسى – عليه الصلاة والسلام – ﴿إنا رسول رب العالمين﴾ [الشعراء: ١٦] ﴿قال فـرعـون وما رب العالمين﴾ [الشعراء: ٢٣] فاحتج موسى على إثبات الإله بقوله ﴿رب السماوات والأرض﴾ [الشعراء: ٢٤] فكذا ها هنا لما ادعى إبراهيم – عليه الصلاة والسلام – الرسالة قال النمروذ من ربك؟ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت.

وقرأ حمزة: ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾ بإسكان الياء، وكذلك ﴿حرم ربي الفواحش﴾ [الأعراف: ٣٣] ﴿سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض﴾ [الأعراف: ١٤٦] ، و ﴿قل لعبادي الذين﴾ [إبراهيم: ٣١] ، و ﴿آتاني الكتاب﴾ [مريم: ٣٠] و ﴿مسني الضر﴾ [الأنبياء: ٨٣] و ﴿مسني الشيطان﴾ [ص: ٤١] و ﴿عبادي الصالحون﴾ [الأنبياء: ١٠٥] ، و ﴿عبادي الشكور﴾ [سبأ: ١٣] و ﴿إن أرادني الله﴾ [الزمر: ٣٨] ، و ﴿إن أهلكني الله﴾ [." (١)

"أنهم رفضوا النساء، واتخذوا الصوامع أخرجه ابن جرير (٢٢) / (٤٢٨) – وعزاه السيوطي آخره إلى عبد بن حميد، وابن المنذر – وأخرجه عبد الرزاق مختصرا من طريق معمر (٢) / (٢٧٦)، وكذلك ابن جرير (٢٢) / (٤٢٨) – اختلف في قوله تعالى: (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله) على قولين: الأول: أن المعنى: أن الله كتبها عليهم ابتغاء رضوان الله – الثاني: أن المعنى: أنهم ابتدعوها ابتغاء رضوان الله – وذكر ابن عطية ((٨) / (٢٤٠)) أن مجاهدا قال: المعنى: كتبناها عليهم ابتغاء رضوان الله – وعلق عليه بقوله: «ف» كتب « – على هذا – بمعنى: قضى» – وانتقد ابن القيم القول الأول مستندا للغة، وظاهر لفظ الآية، فقال: «وهذا فاسد، فإنه لم يكتبها عليهم سبحانه، كيف وقد أخبر: أنهم هم

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ابن عادل ٤/٣٣٩

ابتدعوها؟ فهي مبتدعة غير مكتوبة» – وبين أن قوله تعالى: (إلا ابتغاء –) على هذا يكون مفعولا لأجله – وعلق عليه بقوله: «المفعول لأجله يجب أن يكون علة لفعل الفاعل المذكور معه – فيتحد السبب والغاية، نحو: قمت إكراما – فالقائم هو المكرم – وفعل الفاعل هاهنا هو» الكتابة «، و(ابتغاء رضوان الله) فعلهم لا فعل الله؛ فلا يصلح أن يكون علة لفعل الله، لاختلاف الفاعل» – وبنحوه ابن تيمية ((٦) / (٢٣٤) – (٢٣٥))، وزاد فقال: «تخصيص الرهبانية بأنه كتبها ابتغاء رضوان الله دون غيرها تخصيص بغير موجب، فإن ما كتبه ابتداء لم يذكر أنه كتبه ابتغاء رضوانه؛ فكيف بالرهبانية؟!» – وانتقد ابن تيمية ((٦) / (٢٣٥)) القول الثاني مستندا لظاهر الآية، واللغة، فقال: «وأما قول من قال: ما فعلوها إلا ابتغاء رضوان الله – فهذا المعنى لو دل عليه الكلام لم يكن في ذلك مدح للرهبانية، فإن من فعل ما لم يأمر الله به بل نهاه عنه مع حسن مقصده غايته أن يثاب على قصده، لا يثاب على ما نهي عنه، ولا على ما ليس بواجب ولا مستحب، فكيف والكلام لا يدل عليه، فإن الله قال: (ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله) ولم يقل: ما فعلوها إلا ابتغاء رضوان الله، ولا قال: ما ابتدعوها إلا ابتغاء رضوان الله – ولو كان المراد: ما فعلوها أو ما ابتدعوها إلا ابتغاء رضوان الله؛ لكان

منصوبا على المفعولية، ولم يتقدم لفظ الفعل ليعمل فيه، ولا نفى الابتداع، بل أثبته لهم، وإنما تقدم لفظ الكتابة» – وذكر ابن القيم ((٣) / (١٣٣)) أنه على هذا القول فقوله: (إلا ابتغاء رضوان الله) منصوب على أنه بدل من مفعول (ما كتبناها)، وانتقده مستندا إلى اللغة، فقال: «وهو فاسد؛ إذ ليس ابتغاء رضوان الله عين الرهبانية، فتكون بدل الشيء من الشيء – ولا بعضها، فتكون بدل بعض من كل، ولا أحدهما مشتمل على الآخر؛ فتكون بدل اشتمال، وليس **بدل غلط»** – وذكر ابن تيمية ((٦) / (٢٣٣)) أن البعض قال: قوله تعالى: (ورهبانية ابتدعوها) عطف على (رأفة)، (ورحمة)، وأن المعنى: أن الله جعل في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية أيضا ابتدعوها، وجعلوا الجعل شرعيا ممدوحا « – وانتقده مستندا للدلالة العقلية، والواقع، فقال:» هذا غلط لوجوه – منها: أن الرهبانية لم تكن في كل من اتبعه، بل الذين صحبوه كالحواريين لم يكن فيهم راهب وإنما ابتدعت الرهبانية بعد ذلك بخلاف الرأفة والرحمة، فإنها جعلت في قلب كل من اتبعه – ومنها: أنه أخبر أنهم ابتدعوا الرهبانية بخلاف الرأفة والرحمة، فإنهم لم يبتدعوها وإذا كانوا ابتدعوها لم يكن قد شرعها لهم، فإن كان المراد هو الجعل الشرعي الديني لا الجعل الكوني القدري فلم تدخل الرهبانية في ذلك، وإن كان المراد الجعل الخلقي الكوني فلا مدح للرهبانية في ذلك – ومنها: أن الرأفة والرحمة جعلها في القلوب والرهبانية لا تختص بالقلوب، بل الرهبانية ترك المباحات من النكاح

واللحم وغير ذلك « – وساق ابن عطية احتمالا آخر، فقال:» ويحتمل اللفظ أن يكون المعنى: ما كتبناها عليهم إلا في عموم المندوبات؛ لأن ابتغاء مرضاة الله بالقرب والنوافل مكتوب على كل أمة « – وعلق عليه بقوله:» فالاستثناء – على هذا الاحتمال – متصل" – ورجح ابن تيمية ((٦) / (٢٣٥)) مستندا إلى الدلالة العقلية – أن قوله تعالى: (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا رضوان الله) منصوب نصب الاستثناء المنقطع، أي: وابتدعوا رهبانية ما كتبناها عليهم، لكن كتبنا عليهم ابتغاء رضوان الله – فقال: «فإن إرضاء الله واجب مكتوب على الخلق، وذلك يكون بفعل المأمور وبترك المحظور، لا بفعل ما لم يأمر بفعله وبترك ما لم ينه عن تركه، والرهبانية فيها فعل ما لم يؤمر به وترك ما لم ينه عنه» – ورجحه ابن القيم ((٣) / (١٣٣) – (١٣٤)) مستندا إلى ال سياق، فقال: «فالصواب: أنه منصوب نصب الاستثناء المنقطع – ودل على هذا قول: (ابتدعوها)» – .

(٧٥٧٦٨) – قال مقاتل بن سليمان: (وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه) يعني: اتبعوا عيسى (رأفة ورحمة) يعني: المودة، كقوله: (رحماء بينهم) [الفتح: (٢٩)] يقول: متوادين بعضهم لبعض، جعل الله ذلك في قلوب المؤمنين بعضهم لبعض، ثم استأنف الكلام، فقال: (ورهبانية ابتدعوها) وذلك أنه لما كثر المشركون وهزموا المؤمنين وأذلوهم بعد عيسى ابن مريم، واعتزلوا واتخذوا الصوامع، فطال عليهم ذلك، فرجع بعضهم عن دين عيسى ، وابتدعوا النصرانية، فقال الله : (ورهبانية ابتدعوها) تبتلوا فيها للعبادة في التقديم، (ما كتبناها عليهم) ولم نأمرهم بها (إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها) يقول: لم يرعوا ما أمروا به. ". (١)

"بيان الإعراب قوله أقبلت جملة من الفعل والفاعل قوله راكبا نصب على الحال وعلى حمار يتعلق به قوله أتان صفة للحمار أو بدل منه فإن قلت من أي قسم من أقسام البدل قلت قيل إنه **بدل غلط** وقال القاضي وعندي أنه بدل البعض من الكل إذ قد يطلق الحمار على الجنس فيشمل الذكر والأنثى كما قالوا بعير وقال النووي والقرطبي وغيرهما أيضا إن الحمار اسم جنس للذكر والانثى كلفظة الشاة والإنسان وقال الشيخ قطب الدين في بعض طرقه على حمار أراد به الجنس ولم يرد الذكورة وفي بعضها أتان وجمع البخاري بينهما فقال على حمار أتان وقال القاضي وجاء في البخاري على حمار أتان بالتنوين فيهما إما على البدل أو الوصف وقد ذكرناه وروي على حمار أتان بالإضافة أي حمار أنثى كفحل اتن وقال ابن الأثير إنما استدرك الحمارة بالأنثى ليعلم أن الأنثى من الحمر لا تقطع الصلاة فكذلك لا تقطعها المرأة وقال

---

(١) موس وعة التفسير المأثور ٣٦٣/٣٩

الكرماني فإن قلت لم قال على حمارة فيستغني عن لفظ أتان قلت لأن التاء في حمارة يحتمل أن تكون للوحدة وللتأنيث فلا تكون نصا في الأنوثة قلت هنا قرينة تدل على ترجيح المراد بأنوثته فلا يقع الجواب موقعه والأحسن أن يقال في الجواب إن الحمارة قد تطلق على الفرس الهجين كما نقلناه عن الصغاني عن قريب فلو قال على حمارة ربما كان يفهم أنه أقبل على فرس هجين وليس الأمر كذلك على أن الجوهري حكى أن الحمارة في الأنثى شاذ قوله وأنا يومئذ الواو فيه للحال و أنا مبتدأ وخبره قوله قد ناهزت الاحتلام قوله ورسول الله الواو فيه للحال وهو مبتدأ وخبره قوله يصلي قوله بمنى نصب على الظرف قوله إلى غير جدار في محل النصب على الحال وفيه حذف تقديره يصلي غير متوجه إلى جدار قوله وارسلت عطف على مررت و الأتان بالنصب مفعوله قوله ترتع جملة في محل النصب على الحال من الأحوال المقدرة والتقدير مقدرا رتوعها قوله ودخلت بالواو عطف على أرسلت وفي رواية الكشميهني فد خلت وبالفاء التي للتعقيب قوله فلم." (١)

"الصف فنزلت، فأرسلت الأتان ترتع ودخلت الصف (١) فلم ينكر ذلك

أحد (٢) .

ش- الأتان- بالفتح- الحمارة، والجمع: " أتن وأتن وأتن، ويقال:

بالكسر لغة- أيضا-، ذكره ابن عديس في " المثنى "، وفي " المحكم ":

الأتان: الحمارة، والمأتونا اسم للجمع، واستأتن الحمار صار أتانا،

وفي " الصحاح " : ولا تقل أتانة، وقال ابن قرقول: جاء في بعض الحديث: أتانة، وضبط الأصيلي حمار أتان على النعت أو البدل منونين

وجاء على حمار وجاء على أتان ، فالأولى الجمع بينهما. وقال سراج بن

عبد الملك: أتان وصف للحمار، ومعناه: صلب قوي مأخوذ من الأتان

وهي الحجارة الصلبة، قال: وقد يكون **بدل غلط**، قال: وقد يكون / (١/ ٢٣٧ - ب) ، البعض من الكل

، لأن الحمار يشمل الذكر والأنثى كالبعير. وقال ابن

سراج: وقد يكون على حمار أتان على الإضافة أي: على حمار أنثى،

وكذا وجلله مضبوطا في بعض الأصول.

قوله:" وقد ناهزت الاحتلام " ذكر في " الموعب " إذا دنى الصبي

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٣/٥٤

للفطام قيل: ناهز، وقد نهز، والجارية: ناهزة ، ومعنى كلامه: قارنت البلوغ. وقد اختلف في سنه يوم وفاة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقيل : خمس عشرة، وصوبه أحمد بن حنبل. وقيل: ثلاث عشرة، وقيل:
عشر سنين ، وفيه بعد، وقيل غير ذلك.
قوله: " بمنى " قد مر الكلام فيه ، سمي به " يمنى فيها من الدماء
أي: يراق، وقيل: لأن آدم تمنى بها الجنة، وقيل: لأن الأقدار وقعت

(١) في سنن أبي داود: " في الصف ".
(٢) البخاري: كتاب العلم، باب: متى يصح سماع الصغير؟ (٧٦) ، مسلم: كتاب الصلاة، باب: سترة المصلى (٢٥٦ / ٥٠٤) ، الترمذي: كتاب الصلاة، باب: ما جاء لا يقطع الصلاة شيء (٣٣٧) ، النسائي: كتاب القبلة، باب:
ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سترة (٢ / ٦٤) ،
ابن ما-: كتاب أقامة الصلاة، باب: ما يقطع الصلاة (٩٤٧) .." (١)

"قوله : (فقال عمر أو لا تبعثون الخ) حمل النداء ههنا على نحو الصلاة جامعة لا على الأذان المعهود لأن ظاهر الحديث أن عمر قال ذلك وقت المذاكرة ، والأذان المعهود إنما كان بعد الرؤيا ، وعلى هذا فإدراج المصنف الحديث في الباب لأن هذا النداء كان من جملة بداية الأذان ومقدماته ، وقيل يمكن حمله على الأذان المعهود بالوجه الذي ذكرنا في قوله فأمر بلال أن يشفع الأذان الخ ، ويرد عليه أن عمر حضر بعد أن سمع صوت ذلك الأذان على ما يفيده حديث عبد اللهبن زيد رائي الأذان ، فلا يصح بالنظر إلى ذلك الأذان أن عمر قال أو لا تبعثون رجلا. وقد يجاب بأنه يجوز أن يكون عمر في ناحية من بعض نواحي المسجد حين جاء عبد اللهبن زيد برؤيا الأذان عنده صلى الله تعالى عليه وسلم ، فلما قص الرؤيا سمع الصوت حين ذلك ، فحضر عنده صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأشار بقوله أو لا تبعثون رجلا إلى أن عبد الله لا يصلح لذلك ، فابعثوا رجلا آخر يصلح له والله تعالى أعلم.
٢٢١
٦ . باب ما يحقن بالأذان من الدماء

(١) شرح أبي د ا ود للعيني، ٢٨٣/٣

قوله : (لم يكن يغزو بنا) الظاهر أن يغزو خبر لم يكن كما هو الشائع في أمثاله ، ويشهد له إدخال لام الجحد في مثله كثيرا مثل لم يكن الله ليغفر لهم ويشهد له المعنى أيضا ، فالأصل فيه ثبوت الواو للرفع ووقع في بعض النسخ بحذف الواو ، فقيل في توجيهه إنه يدل ولا يخفى أنه لا يظهر أنه من أي أقسام البدل إلا أن يكون **بدل غلط** ، فالوجه أن حذف الواو من قبيل حذف حرف العلة تخفيفا كما في قوله تعالى : ﴿والليل إذا يسر﴾ وقوله أجيب دعوة الداع وقوله الكبير المتعال ونحو ذلك ، وقد وقع في بعض النسخ بغير من الإغارة بالرفع على

٢٢٢

الأصل ، وفي بعضها يغر بالجزم ولعله غلط من بعض الرواة والله تعالى أعلم.

(١) ".

"قال ابن قرقول: ولا يبعد قول مالك؛ فقد تباع في كثير من البلاد بثلاثة دراهم، فكيف بالمدينة وحين كثرت الدراهم بها؟ وقول البخاري في تفسير المتكأ: "وليس في كلام العرب الأترج" (١) يعني أنه لا يعرف ذلك في تفسير المتكأ، لا أنه أنكر اللفظة.

قوله: "على أتان" (٢) هي الأنثى من الحمر، مفتوحة الهمزة، وفي بعض روايات البخاري: "على حمار أتان" (٣) ضبطه الأصيلي على النعت أو البدل منونين، وقد جاء: "على حمار" (٤) وجاء: "على أتان" فالأولى الجمع بينهما.

قال سراج بن عبد الملك (٥): يكون: "أتان" وصفا للحمار، ومعناه: صلب قوي، مأخوذ من الأتان وهي الحجارة الصلبة، قال: وقد يكون **بدل غلط**.

ذلك. انظر "الانتقاء" لابن عبد البر ص ٥٥، "ترتيب المدارك" ١/ ١٦٤، "تاريخ الإسلام " ١٢/ ٢٩٣.

(١) البخاري بعد حديث (٤٦٨٧).

(٢) "الموطأ" ١/ ١٥٥، البخاري (١٨٥٧)، مسلم (٥٠٤) عن ابن عباس.

3)) البخاري (٧٦).

(٤) "الموطأ" ١/ ١٥٠، ١٥١، البخاري (١١٠٠، ١٦٥٤)، مسلم (٣٠، ٥٥٤. ٧٠٠، ٧٠٢).

(٥) هو ابن سراج بن عبد الله، الإمام أبو الحسين بن العلامة اللغوي أبي مروان، النحوي اللغوي الأخباري

---

(١) حاشية السندى على صحيح البخارى، ١/١١٠

الأديب الشاعر، كان عالم الأندلس في وقته، روى عنه القاضي عياض وغيره، توفي سنة ثمان وخمسمائة.
انظر ترجمته في: "الصلة" ١/ ٢٢٧ (٥١٩)، "معجم الأدباء" ٣/ ٣٥٩ (٤٣٧)، "سير أعلام النبلاء" ٣٥/ ١٥٩ (١٨١)، "الوافي بالوفيات" ١٥/ ١٢٨ (١٨٣).." (١)

"وإنما قيل لهذا: بدل الاشتمال من حيث اشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما.

قال محمود العيني: والعجب من الكرماني حيث ينفي [٢] كونه بدل الاشتمال لكون الشرط أن يكون بينهما ملابسة بغير الجزئية والكلية، وذلك الشرط هاهنا [٣] منتف، ثم يقول: إنه بدل الاشتمال، والملابسة بغير الجزئية والكلية موجودة هنا؛ إذ المراد بانتفاء الجزئية والكلية بينهما أن لا يكون الثاني عين الأول ولا بعضا منه كما في بدل الكل وبدل البعض، وهذا بعكس ذلك؛ إذ الأول بعض الثاني، ومع هذا قوله: لكون الشرط ... إلى آخره ليس على الإطلاق؛ لأنه يدخل فيه بعض بدل [٤] الغلط نحو جاءني زيد غلامه، أو حماره، ولقيت زيدا أخاه، ولا شك في كون كل منهما بدل الغلط هذا.

قال العيني: ومن العجب أيضا أنه قال: ولا يجوز أن يكون بدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام ثم قال: أو هو بدل الغلط، وقد يقع في فصيح الكلام قليلا ولا منافاة بين الغلط والبلاغة قلت: نعم لا يقع بدل الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام البلغاء، وإنما يقع بدل البداء في كلام الشعراء للمبالغة والتفنن وهو؛ أي: بدل البداء أن يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم يتدارك بالثاني، وأما بدل الغلط الصرف: فهو **بدل غلط** صريح كما إذا أردت أن تقول: جاءني حمار فسبقك لسانك إلى رجل، ثم تداركت الغلط فقلت: حمار، وبدل النسيان: أن تتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك إلى ذكره، لكن تنسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود.

فمن هذا عرفت أن أنواع بدل الغلط ثلاثة، هذا، وأنت خبير بأن الكرماني إنما نفى كونه بدل الاشتمال، وكذا كونه بدل الغلط أولا على وجه الاستشكال، ثم أثبت [٥] كونه كذلك على وجه إزالة الإشكال، وكذا نفى أولا كونه بدل الكل من الكل،

[ج ٢ ص ١٢٤]

ثم أثبت كونه كذلك حيث قال: فيه غموض؛ لأن ظاهره البدل بإعادة العامل، ولا يصح أن يكون بدل الكل من الكل؛ لأن الشأن أعم من هذه الثلاثة، ولا بدل البعض؛ لأنه ليس بعضا من المتقدم، ولا بدل

(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار ابن قرقول ١٨٦/١

الاشتمال؛ إذ يشترط أن يكون بينهما ملابسة بغير الجزئية والكلية، وهاهنا الشرط منتف، ولا بدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.." (١)

"قال هنا: "والنص عرفا": يعني اصطلاحا، لأن المراد هنا الحقيقة العرفية أصولية.

"كل لفظ وارد": "وارد": هذه تكملة ورد يعني في الكتاب أو في السنة وهو وارد تحصيل حاصل، "كل لفظ لم يحتمل إلا لمعنى واحد" ما يفيد بنفسه من غير احتمال، هذا الذي أراده، "كقد رأيت جعفرا": رأيت جعفر ... هل يحتمل خالد؟

لا يحتمل ألبتة أبدا، وإنما قلت إذا قلت: رأيت جعفرا خالدا، صار **بدل غلط** – حينئذ – الأول معدول عنه بالكلية والثاني هو المراد، "كقد رأيت جعفرا": يعني كقولك: "قد رأيت" قد: للتحقيق "رأيت جعفرا" فعل وفاعل ومفعول به، إذن الأعلام هذه تعتبر نصا، وقيل في حد النص: "ما تأويله تنزيله": وهذا بعيد لأنه يشمل الظاهر "ما تأويله تنزيله" يعني منذ أن ينزل على النبي – صلى الله عليه وسلم – أو يتكلم به النبي – صلى الله عليه وسلم – – حينئذ – تأويله يعلم بظاهره وهذا فيه بعد يعني ليس بنص لأنه محتمل لغيره.

"وقيل" في حد النص "ما" يعني لفظ، "تأويله" أي حمله على معناه وفهمه منه "تنزيله" أي يحصل بمجرد نزوله وسماعه ونقول الظاهر كذلك الصحابي يسمع اللفظ – حينئذ – يعمل بظاهره، ذكرنا بالأمس أن "افعل" للوجوب، إذا سمع "افعل" حملها للوجوب، نقول هذا عمل بالظاهر مع كون "افعل" يحتمل أنه للندب فهو محتمل لمعنيين لكن على الوجوب حمل للظاهر وعدل عن المرجوح، – وحينئذ – نقول: هذا هو تنزيله فصار اللفظ هذا مشترك بين النص والظاهر المراد هنا أن قوله: "ما تأويله تنزيله" لا يصلح أن يكون تعريفا للنص ... لماذا؟

لأن فهم هذه الألفاظ والعمل بها هو مستوف النص وفي الظاهر، "ما تأويله تنزيله": أي حمله على معناه وفهمه منه تنزيله أي يحصل بمجرد نزوله وسماعه "تنزيله": فهو بمجرد ما ينزل ويحصل يفهم منه ولا يتوقف فهمه على تأويله وهذا التعريف يشمل الظاهر "فليعلما": فليعلمن هذه الألف بدل عن نون التوكيد الخفيفة، إذن قوله: "ما تأويله تنزيله": نقول هذا فيه ضعف.

ثم انتقل إلى النوع الثاني وهو الظاهر يعني ذكر الظاهر لأنه بعد النص في القوة ويشتركان في وجوب العمل بهما كل من الظاهر ومن النص يجب العمل بهما باتفاق الصحابة لأنه ما من لفظ جاء في الكتاب والسنة وسمعه الصحابة إلا وقد عملوا به على ظاهره، وأما حمله على المعني الثاني المقابل للظاهر فهذا الذي

---

(١) نجاح القاري لصحيح البخاري ص/١١٦٣

يسمى تأويلا كما سيأتي، إذن ذكر الظاهر لأنه بعد النص في القوة ويشتركان في وجوب العمل بهما.
والظاهر لغة: خلاف الباطن وهو الواضح المنكشف، ومنه ظهر الأمر إذا اتضح وانكشف، ويطلق على الشيء الشاخص المرتفع سواء كان في الأجسام أو في المعاني.
واصطلاحا: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر، يعني إذا استعمل في ظاهره هو الذي يسمى ظاهرا ولذلك قال هنا:
"والظاهر الذي يفيد من سمع" والظاهر في الاصطلاح هو اللفظ الذي "يفيد": له فائدة سماعه "م ا يعني من جهة المعنى الراجح بأن وضع وضعا حقيقيا له سوى المعنى الذي وضع له وضعا مجازيا وهو المعنى المرجوح.
قال:
يفيد من سمع ****** معنى سوى المعنى الذي له وضع." (١)

" وكما كتب القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في رسالة اقترحت عليه في هذا الباب وهي حرس الله نعمة مولاي ولا زال كلم السعد من اسمه وفعله وحرف قلمه يأتلف ومنادى جوده لا يرخم وأحمد عيشه لا ينصرف ولا عدم مستوصل الرزق من براعته التي لا تقف الوصل ولا عدمت نحاة الجود من نواله كل موزون ومعدود ومن فضله وظله كل مقصور وممدود ولا خاطبت الأيام ملتمسه إلا بلام التوكيد ولا عدوه إلا بلام الجحود هذه المفاوضة إليه أعزه الله تفهمه أنا بلغنا أن فلانا أضمر سيدنا له فعلا غدا به منتصبا للمكايد ومعتلا وليس موصولا كالذي بصلة وعائد وما ذاك إلا لأن معرفتها داخلها التنكير وقدر لها من الاحتمالات أسوأ التقدير ونعوت صحبته تكررت فجاز قطعها بسبب ذلك التكرير وسيدنا يعلم بالعلمية المدكون من الإنافة وما لإضافته إلى جلالته من الانتماء الذي يجب أن يكون لأجله عيشه به خفضا على الإضافة وكان الظن أن الأشغال التي جمعت له لا تكون جمع تكسير بل جمع سلامة وآية لا تكلف تعليما على وصول لأنه في الديوان كالحرف لا يخبر به ولا عنه والحرف ليست له علامة وحاش لله أن يصبح معرب إحسانه مبينا وأن نزيل كرمه يكون للنكرات بأي محكيا أو أن يأتي سيدنا بالماضي من الأفعال في معنى الاستقبال أو أن يجعل **بدل غلطه** الإبدال للاشتمال أو يدغم من مودته مظهرا أو أنه لا يجعل

(١) الشرح المختصر لنظم الورقات، أحمد بن عمر الحازمي ١٩/٧

لمبتدأ محبته مخبرا أو أن لا يكون له من أبنية تدبير سيدنا مصدرا ولا برح سيدنا نسيج وحده في أموره ولا زال حلمه يتناسى الهفوات لا يشتغل مفعوله عن فعله بضميره ." (١)

"الإبدال من المسند إليه:

وأما الإبدال منه: فلزيادة التقرير والإيضاح، نحو جاءني زيد أخوك، وجاء القوم أكثرهم، وسلب عمرو ثوبه، ومنه في غيره١ قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة: ٦-٧] .

---

١ أي غير المسند إليه.

٢ هذا وقوله لزيادة التقرير يومئ إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة -والمبدل منه وصلة للبدل، فالبدل هو الذي تتم به فائدة الكلام فصار كأنه المقصود حقيقة لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له بل هو المقرر للأول، والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بحسب أصل الكلام. أما التأكيد فالغرض منه نفس التقرير والتحقيق، ولذا عبر هنا "بزيادة التقرير" وفي التأكيد "بالتقرير" وقد مثل المصنف للبدل المطابق وبدل البعض وبدل الاشتمال. وبيان التقرير في هذه الأنواع الثلاثة أن التكرير في بدل الكل مفيد للتقرير، أما بدل البعض والاشتمال فالمتبوع فيهما يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور: أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتمال؛ فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو "أعجبني زيد" إذا أعجبك علمه بخلاف "ضربت زيدا" إذا ضربت جواده مثلا، ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أخوه **بدل غلط** لا بدل اشتمال كما زعم ابن الحاجب. ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير. ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لايقع في فصيح الكلام.." (٢)

"وهذا معنى قوله: ﴿ذلك الكتاب ١﴾ ؛ لأن معناه كما مر الكتاب الكامل، والمراد بكماله كما له في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال٢ وكذا قوله تعالى٣: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ ، فإن معنى قوله: ﴿لا يؤمنون﴾ معنى ما قبله، وكذا ما بعده٤ تأكيد ثان؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه لا يصح إلا في حق من ليس له قلب يخلص إليه حق، وسمع

---

(١) صبح الأعشى، ١/٢١٥

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٢/٤٦

تدرك به حجة، وبصر تثبت به عبرة. ويجوز أن يكون ﴿لا يؤمنون﴾ خبرا؛ لأن، فالجملة قبلها اعتراض.
الثاني: أن تكون الثانية بدلا من٥ الأولى، والمقتضى للإبدال

---

١ أي معناه المقصود لا المعنى المطابق الذي وضع له اللفظ.
٢ فهل مثل زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكون مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى المراد منهما بخلاف لا ريب فيه فإنه يخالفه معنى فالجملتان في التوكيد اللفظي متحدتان معنى والثانية لدفع تـوهم غلط ونسيان؛ لأن اللفظي لدفع ذلك والمعنوي لدفع توهم التجوز، وقيل كل منهما لدفع توهم الغلط والنسيان ولدفع توهم التجوز، والاصطلاح على الأول.
٣ راجع ١١٧ من المفتاح، ١٧٥ من الدلائل.
٤ وهو "ختم الله على قلوبهم".
ملاحظة: وجه منع العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشيء الواحد. والتأكيد اللفظي قد علم أن ليس المراد منه التكرير إذ لم يتعرضوا له؛ لأنه لا يتوهم فيه صحة العطف.
٥ أي بدل بعض أو اشتمال، لا **بدل غلط** إذ لا يقع في فصيح الكلام، ولا بد كل إذ هو غير معتبر عند المصنف، وقيل هو من كما ل الاتصال أيضا ومثلوا له بقولهم: قنعنا بالأسودين، قنعنا بالتمر والماء" ولم يقتصر على البدل دون المبدل منه للاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين والبدل وإن كان فيه بيان إلا أن البيان فيه غير مقصود بالذات بل المقصود تقرير النسبة فهذا هو الفرق. ووجه عدم العطف في بدل البعض أو الاشتمال أن المبدل منه في نية الطرح من القصد الذاتي.." (١)

"وكما كتب القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر «١» في رسالة اقترحت عليه في هذا الباب وهي: «حرس الله نعمة مولاي! ولا زال كلم السعد من اسمه، وفعله، وحرف قلمه يأتلف، ومنادى جوده لا يرخم وأحمد عيشه لا ينصرف ولا عدم مستوصل الرزق من براعته التي لا تقف الوصل «٢» ولا عدمت نحاة الجود من نواله كل موزون ومعدود، ومن فضله وظله كل مقصور وممدود. ولا خاطبت الأيام ملتمسه إلا بلام التوكيد، ولا عدوه إلا بلام الجحود، هذه المفاوضة اليه أعزه الله! تفهمه أنا بلغنا أن فلانا أضمر سيدنا له فعلا غدا به منتصبا للمكايد ومعتلا وليس موصولا كالذي بصلة وعائد. وما ذاك إلا لأن معرفتها داخلها التنكير. وقدر لها من الاحتمالات أسوأ التقدير.

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ١١٠/٣

ونعوت صحبته تكررت فجاز قطعها بسبب ذلك التكرير. وسيدنا يعلم بالعلمية المدكون «٣» من الإنافة، وما لإضافته إلى جلالته من الانتماء الذي يجب أن يكون لأجله عيشه به خفضا على الإضافة. وكان الظن أن الاشغال التي جمعت له لا تكون جمع تكسير بل جمع سلامة، وآية لا تكلف تعليما على وصول لأنه في الديوان كالحرف لا يخبر به ولا عنه والحرف ليست له علامة.

وحاش لله! أن يصبح معرب إحسانه مبنيا، وأن نزيل كرمه يكون للنكرات بأي محكيا أو أن يأتي سيدنا بالماضي من الأفعال في معنى الاستقبال. أو أن يجعل **بدل غلطه** الإبدال للاشتمال، أو يدغم من مودته مظهرا، أو أنه لا يجعل لمبتدأ محبته مخبرا، أو أن لا يكون له من أبنية تدبير سيدنا مصدرا، ولا برح سيدنا نسيج وحده في أموره! ولا زال حلمه يتناسى الهفوات لا يشتغل مفعوله عن فعله بضميره» .." (١)

"(لا أعد الإقتار عدما ولكن ... فقد من قد رزيته الإعدام)

أن عدما حال. وليس المعنى عليه. وأثبته آخرون مستدلين بقوله:

(فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنما المولى شريكك في العدم))

وقوله: تعدون عقر النيب الخ. هـ وجه الاستدلال في البيت الأول أن قوله شريكك. وفي البيت الثاني أن قوله أفضل مجدكم معرفتان لا يجوز نصبهما على الحالية لأنها واجبة التنكير.

وقوله: الكمي المقنعا منصوب على أنه المفعول الأول لتعدون المحذوف بتقدير مضاف والمفعول الثاني محذوف أي: لولا تعدون عقر الكمي أفضل مجدكم. ولا يجوز أن يكون من العد بمعنى الحساب قال اللخمي في شرح أبيات الجمل وأما عد من العدد وهو إحصاء الشيء فيتعدى لمفعولين أحدهما بحرف الجر. وقد يحذف تقول: عددتك المال وعددت لك المال. هـ.

فهو متعد باللام وتقدير من لا يستقيم. وقدر بعضهم من حروف الجر من وقال: هلا تعدون ذلك من أفضل مجدكم. نقلهـ ابن المستوفى في شرح أبيات المفصل. وفيه نظر. وذكر أيضا وجوها أخر: منها أن أفضل مجدكم بدل من عقر النيب. وفيه أن هذا ليس بدل اشتمال ولا بدل بعض لعدم الضمير ولا بدل كل لأنه غيره ولا **بدل غلط** لأنه لم يقع في الشعر. ومنها أنه منصوب على المصدر بتقدير مضاف أي: تعدون عقر النيب عد أفضل مجدكم. ومنها أنه نعت أو عطف بيان.." (٢)

---

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء القلقشندي ٢١٥/١

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي عبد القادر البغدادي ٥٧/٣

"ولما أشرقت بالمغرب شموس علمه وآدابه، وزها نورها إذ جرى في عوده ماء شبابه، أسفر وجه صباحه، وجلاله الظفر غرة نجاحه، فحل عقد عزيمته بالشام، كما حل الربيع نقابه عن منظر بسام:

والريح تجذب أطراف الغصون كما ... أفضى الشقيق إلى تنبيه وسنان

فألقى بها عصا تسياره، ونفض عن بردهمته غبار أسفاره، وبنى أمره على السكون وماضي حاله على الفتح، وقد شدت ورق فصاحته بها بأطرب ترنم وصدح، فمضى زمن ونور الأدب لا يجتنى إلا من رياض كلامه، وسورة الفتح بمحاريبها لا تتلى بغير ألسنة أقلامه، وإثمد مراودها كحل البصائر، وتحف آثاره يتلقى ركبانها كل باد وحاضر، حتى في نادي القضاء تربع واحتبى، وأصبح طراز مذهب مالك به مذهبا.

وصار فيهم غريب الفضل منفردا ... كبيت حسان في ديوان سحنون

فأنار ليله الحالك، وتصرف فيه تصرف مالك، بأخلاق تعصر منها شمول الشمائل، وفضائل جمة المآثر سحبان عندها بأقل.

إلا أنه مع تملك جواهر العلوم، وتقلد جيد كماله بعقود المنثور والمنظوم، عاداه دهره، وصافاه فقره، فظل يمتري صبابة عيش لو أنها نوم ما شعرت بها الاحداق، ويتحمل من أثقالها ما يوهن القوى والأعناق.

ولم يزل كذلك حتى غار ماء حياته، وانغلق على الفتح باب قبره عند مماته، فانفتحت له أبواب الجنان، فسقاه الله رحيق غفرانه بين روح وريحان، ونزه عيون رجائه، وأمله في رياض الجنان، بين الحور الحسان.

فمن نظمه الذي حشا الأسماع سحرا، وملأ أفواه الرواة درا، قوله:

بأبي ألعس المراشف ألمى ... مائس القد ناعس الأجفان

سرق الجيد واللحاظ من الظ ... بي ولين القوام من غصن بان

عطفته الصبا إلي ومالي ... بالصبا بعد ما تراه يدان

فتحاشيت لثمه خيفة ال ... إثم وأطلقت مقلتي ولساني

آه لو لا التقى ومعترك الش ... يب لطاوعت في الهوى شيطاني

وله من قصيدة:

حاز الجمال بأسره فمحبه ... في أسره لم يرض حل وثاقه

قسما بصبح جبينه لو زارني ... جنح الدجى وسعى إلى مشتاقه

لفرشت خدي في الطريق مقبلا ... بفم الجفون مواطئ استطراقه

وصفحت عن زلات دهري كلها ... وعناده فيما مضى وشقاقه

وقول)بفم الجفون(إلخ، كقوله أيضا في أرجوزته المشهورة:

تكاد من عذوبة الألفاظ ... تشربها مسامع الحفاظ

وهذا نوع من البديع غريب، بيناه في)حديقة السحر(.

وله نظائر كثيرة، وهو على نهج قوله تعالى:)وتصف ألسنتهم الكذب(كما أشار إليه في)الكشاف(.

وقد أوضحه الغزي بقوله في بعض قصائده:

إن لم أمت بالسيف قال العذل ... ما قيمة السيف الذي لا يقتل

وتغيير المعتاد يحسن بعضه ... للورد خد بالأنوف يقبل

ومنه ما أنشده لنا صديقنا الطالوي لنفسه:

أرود بلحظي ورد خديه والذي ... جنى ورد الخدود فما أخطا

وأرشف بالألحاظ خمرة ريقه ... لأني امرؤ آليت لا ذقت إسفنطا

وهذه الخمرة لا يليق بها غير نقل البحتري في قوله:

تفاح خد إذا احمرت محاسنه ... مقبل اللحظ معضوض

وقوله)معضوض(بدل من قوله)مقبل(، وهو غيره وليس **بدل غلط**. وأنظره؛ فإنه من سحر البلاغة.

ومما نحن فيه قول ابن الرومي:

بدر كأن البدر مق ... رون عليه كواكب

عذبت خلائقه فكا ... د من العذوبة يشرب

ولابن هند في عود البخور:

رأيت العود مشتقا ... من العود بإيقان." (١)

"نحو ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾) بدل من الشهر بدل اشتمال سمى بذلك لاشتمال المبدل منه وهو الشهر على البدل وهو قتال اشتمالا بطريق الإجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به ومتقاضيا له في الجملة بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا لما جمل أولا واستفيد من المثال جوازا بدال النكرة من المعرفة والرابع (بدل الغلط) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطا لأن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم (نحو رأيت زيد الفرس) فالفرس بدل من زيد **بدل غلط** لأنك (أردت أن تقول) ابتداء (الفرس فغلطت فذكرت زيدا عوضا عن الفرس

---

(١) ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، ص/٥٠

ثم) تبين لك غلطك فرجعت عن ذكر زيد و (أبدلت الفرس منه) أي من زيد (والمنصوبات ستة عشر) الأول (المفعول به) نحو ضربت زيدا والثاني (المفعول المطلق) نحو ضربت ضربا والثالث (المفعول من أجله) نحو ضربت أبني تأديبا والرابع) لمفعول فيه) نحو صليت يوم الجمعة خلف الإمام والخامس (المفعول معه) نحو سرت والنيل والسادس (خبر كان و) خبر (أخواتها) نحو كان الشر قائما والسابع (اسم أن و) اسم (أخواتها) نحو أن الظلم قائم والثامن (الحال) نحو جاء الأمير راكبا والتاسع (التمييز) نحو أن الظلم قائم والثامن (الحال) نحو جاء الأمير راكبا والتاسع (التمييز) نحو انتهب الناس مالا والعاشر (المستثنى) نحو هلك الفرسان إلا قليلا والحادي عشر اسم لا نحو لا شجاع حاضر والثاني عشر (المنادي المضاف وشبهه) فالأول نحو يا غياث المستغيثين والثاني نحو يا لطيفا بالعباد والثالث عشر (خبر كاد و) خبر (أخوتها) نحو كادت النفوس تزهق والرابع عشر (خبر ما الحجازية و) خبر (أخواتها) نحو ما أحد غير من الله والخامس عشر (التابع للمنصوب) نحو رأيت رجلا قتيلا والسادس عشر (الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) نحو لن يفلح الظالم (ولها أبواب) تذكر فيها الأول (المفعول به وهو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل حقيقة كأنزل الله الغيث أو مجازا كأنبت الربيع البقل ويصح نفيه عنه) ليدخل ما ضربت زيدا فإن زيدا مفعول به مع أن الفعل منفي عنه (وهو على قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر نحو:." (١)

"(أ) بدل كل من كل أو المطابق، هو بدل الشيء مما يطابق معناه، نحو: ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم﴾ (الآية "٦" من سورة الفاتحة "١")، ونحو: " رأيت زيدا أخا عمرو"، وأخا عمرو تصح بدلا وصفة.

(ب) بدل بعض من كل:

هو بدل الجزء من كله قل أو كثر أو ساوى، يقول سيبويه في بدل البعض: وهو أن يتكلم فيقول: " رأيت قومك" ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم ناسا منهم. ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه، إما مذكور نحو "أكلت الرغيف نصفه" أو مقدر نحو: ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ (الآية "٩٧" من سورة آل عمران "٣") أي من استطاع منهم.

(ج) بدل الاشتمال: هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه إجمالا لأنه يقصد قصد الثاني ولا بد فيه من ضمير كسابقه، إما مذكور نحو: "سلب زيد ثوبه"، لأن معنى سلب: أخذ ثوبه ومثله: " سرني

---

(١) شرح الأزهرية، خالد الأزهري ص/٣٧

الحاكم إنصافه" أو مقدر نحو قوله تعالى: ﴿ قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود﴾ (الآية "٤ – ٥" من سورة البروج "٨٥") أي النار فيه، ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ (الآية "٢١٧" من سورة البقرة "٢").

(د) البدل المباين:

هو ثلاثة أقسام، وتنشأ هذه الأقسام من كون المبدل منه قصد أولا، لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا البتة – وإنما سبق اللسان إليه – فهو "**بدل غلط**" أي بدل سببه الغلط، لا أنه نفسه غلط.." (١)

" يخضع خضوعا : ذل وتطامن وتواضع ومنه قوله تعالى : فظلت أعناقهم لها خاضعين ، أي منقادين . وفي إتيان خاضعين مع ذكر الأعناق كلام واسع للعلماء كأبي عمرو ، والكسائي ، والفراء ، وجعله بعضهم **بدل غلط** . والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه أنه لما لم يكن الخضوع إلا خضوع الأعناق جاز أن يخبر عن المضاف إليه ، كاختضع ، قال ذو الرمة يصف الظليم : ٪ (يظل مختضعا يبدو فتنكره ٪ حالا ، ويسطع أحيانا فينتسب) ٪ أي مطأطئا . ويسطع : ينتصب . وخضع : سكن وانقاد ، وأيضا سكن لازم متعد . يقال : خضعته فخضع ، أي سكنته فسكن ، فمن اللازم قوله تعالى : فلا تخضعن بالقول أي لا تلن ، وقال جرير في تعدية خضع : ٪ (أعد الله للشعراء مني ٪ صواعق يخضعون لها الرقابا) ٪ وخضع فلانا إلى السوء ، هكذا في النسخ ، وصوابه إلى السوأة ، أي دعاه فهو خاضع ، وكذلك خنع فهو خانع ، ومنه قولهم : اللهم إني أعوذ بك من الخنوع والخضوع . ومن المجاز : خضع النجم ، أي مال للغروب ، وفي الصحاح : للمغيب . وكذلك خضعت الشمس ، كما قيل : ضرعت وضجعت ، والنجوم خواضع ، وضوارع ، وضواجع ، كما في الأساس ، وقال ابن أحمر : ٪ (تكاد الشمس تخضع حين تبدو ٪ لهن وما وبدن ومالحينا) ٪ وقال ذو الرمة : إذا جعلت أيدي الكواكب تخضع

". (٢)

"الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءني اخوك زيد) في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءني القوم اكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال. وبيان التقرير فيهما ان المتبوع

---

(١) معجم القواعد العربية، ٥/٣

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، ٥١١/٢٠

يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور. اما في البعض فظاهر. واما في الاشتمال فلان معناه ان يشمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له. وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد إذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حماره، ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه **بدل غلط** لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام. (واما العطف) أي جعل الشئ معطوفا على المسند إليه (فلتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل، بانه زيد وعمرو، من غير دلالة على تفصيل الفعل، بان المجيئين كانا معا، أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة. واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد، وجاءني عمرو، فان فيه تفصيلا للمسند إليه، مع انه ليس من عطف المسند إليه. وما يقال من انه احتراز عن نحو جاءني زيد، جاءني عمرو، من غير عطف، فليس بشئ، إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول ونص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز. (أو) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من احد المذكورين اولا، ومن الاخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي مع اختصار.
---
[٦٢]". (١)

" مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما أو مؤخرا و القسم الرابع بدل البداء ويسمى بدل الإضراب أيضا وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول بموافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولا أنك مررت برجل ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول فصار كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره (إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها) أخبر أنه قد يصليها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا و الخامس بدل الغلط وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد بل سبق اللسان إليه وبهذا يفارق بدل البداء وإن كان مثله في اللفظ وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره مثله بقولك (مررت برجل حمار) أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك إلى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرهما) أي بدل البداء والغلط قوم وقالوا في الأول إنه مما

(١) مختصر المعاني- سعد الدين التفتازاني، ص/٥٤

حذف فيه حرف العطف وفي الثاني أنه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطالب غيري به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرمة ١٥٧٧ - (لمياء في شفتيها حوة لعس ** وفي اللثاث وفي أنيابها شنب) قال (فلعس **بدل غلط** لأن الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة)

". (١)

"Results ١,١,١,١,٣٣٥

التطبيق النحوي

البدل

- وقد مضى في جملة الاستثناء، أن الجملة التامة غير الموجبة يجوز إعراب الاسم الواقع بعد إلا فيها، بدل بعض من كل، مثل:

ما حضر الطلاب إلا زيد.

زيد: بدل بعض من كل مرفوع بالضمة الظاهرة.

٣- بدل اشتمال: وهو ليس جزءا من المبدل منه، وإنما هو كالجزء منه أو يتصل به اتصالا من نوع ما، مثل:

أعجبت بزيد خلقه.

خلقه: بدل اشتمال مجرور بالكسرة الظاهرة، والهاء ضمير متصل مبني على الكسرة في محل جر مضاف إليه "كلمة خلق ليست جزءا حقيقيا من زيد؛ وإنما هي كالجزء منه".

ومثل:

يعجبني الريف استجمام فيه.

استجمام: بدل اشتمال مرفوع بالضمة الظاهرة "من الواضح أن كلمة استجمام ليست جزءا من الريف ولا كالجزء منه؛ وإنما هي متصلة به اتصالا مكانيا؛ لأن الاستجمام يحدث فيه".

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣/١٧٨

٤– بدل المباينة: ويقسمونه إلى **بدل غلط**، وبدل نسيان، وبدل إضراب، وكلها ترجع إلى معنى متقارب، هو ترك المبدل منه وإرادة البدل وحده، كأن تقول:

الإسكندرية القاهرة عاصمة مصر.

القاهرة: **بدل غلط** مرفوع بالضمة الظاهرة.

– يجوز أن يكون البدل اسما ظاهرا والمبدل منه ضميرا غائبا مثل:

الطلاب نجحوا متفوقوهم.

٤٥٣ ٣٨٣

Results ١،١،١،١،٣٣٦

التطبيق النحوي

البدل

متفوقوهم: بدل بعض من كل مرفوع بالواو، وهم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه "كلمة متفوقوهم بدل من الواو في نجحوا".

ومثل:

نجحتم أربعتكم.

أربعتكم: بدل كل من كل مرفوع بالضمة الظاهرة، وكم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه "أربعة بدل من الضمير المتصل الواقع فاعلا".

– لا يجوز أن يبدل ضمير من ضمير، ولا ضمير من اسم ظاهر.

– يكثر استعمال البدل في الاستفهام والشرط، ويسمى بدل تفصيل، على أن تصحبه الهمزة في الاستفهام، وإن في الشرط، مثل:

من حضر اليوم؟ أمحمد أم علي؟

الهمزة: حرف استفهام.

محمد: بدل تفصيل مرفوع بالضمة الظاهرة.

من رأيت اليوم؟ أمحمدا أم عليا؟

". (١)

"اللمحة في شرح الملحة

فصل البدل

الأول: بدل كل من كل؛ كقولك: (هذا زيد أخوك)، وكقوله تعالى:﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾١. [١٢٢/ أ]

والثاني: بدل بعض من كل؛ كقولك: (هذا زيد وجهه)، وكقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾٢.

والثالث: بدل الاشتمال٣؛ كقولك٤: (أعجبني زيد عقله)، وكقوله تعالى:﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾٥ [أي: عن قتال في الشهر الحرام]٦.

والرابع: بدل الغلط والنسيان٧؛ ولا يقع شيء من ذلك في القرآن،

---

١ من الآيتين ١، ٢ من سورة إبراهيم؛ في قراءة الجر على أن لفظ الجلالة بدل من الحميد؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي.

وقرأ بالرفع نافع، وابن عامر.

ينظر: السبعة ٣٦٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٣٤، والمبسوط ٢٥٦، وحجة القراءات ٣٧٦.

٢ من الآية: ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج.

٣ في ب: اشتمال.

٤ في أ: كقوله.

٥ من الآية: ٢١٧ من سورة البقرة.

٦ ما بين المعقوفين ساقط من أ.

٧ من النحاة من جعل هذا البدل قسمين؛ كابن الناظم، وابن عقيل، وغيرهما:

---

(١) التطبيق النحوي، /

بدل غلط ونسيان؛ وهذا القسم الأول، وقد مثل له الشارح.

وبدل إضراب، نحو قولك: (أكلت ثمرا زبيبا).

ومنهم من جعله ثلاثة أقسام، كالرضي، وابن هشام، وغيرهما:

بدل إضراب، ويسمى أيضا: (بدل البداء)؛ وهو ما كان قصد كل واحد منهما صحيحا.

وبدل غلط: إن لم يكن مقصودا ألبتة ولكن سبق إليه اللسان.

وبدل نسيان: وهو ما كان مقصودا وتبين فساد قصده بعد ذكره.

ينظر: ابن الناظم ٥٦٦، وشرح الرضي ١/٣٣٩، ٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥٢، وأوضح المسالك ٣/٦٦، وابن عقيل ٢/٢٢٨، والتصريح ٢/١٥٨، ١٥٩، والهمع ٥/٢١٤، ٢١٥، والأشموني ٣/١٢٥.

المجلد الثاني

". (١)

"وقلت لكم: إن بعض العلماء يجعلها أنواعا ستة ؛ لأنه يجعل بدل الغلط هذا ثلاثة أنواع . **بدل غلط** ، أو بدل نسيان ، أو بدل إضراب ، وهم في الواقع يعني: جعلهم نوعا واحدا كاف ؛ لأن المثال واحد للجميع ، لكن يختلف باختلاف نيتك أنت .

هل أنت غلطت سهوت ؟ أو أنت أخطأت ؟ أو أنت أضربت إضرابا نهائيا صرفت النظر عنه ؟ فالمثال واحد لكن يتنوع باختلاف نية المتحدث نفسه ، كما إذا قلت -مثلا-: سافرت على سيارة قطار . يعني: سافرت على سيارة ، فتبين أنك نسيت ، وأنك لم تسافر هذه المرة على سيارة ، بل سافرت على قطار ، فرأسا انتقلت من السيارة وأبدلتها بالواقع الصحيح وهو القطار .

هذا يسمى بدل إضراب ؛ أي أنك أضربت عن الأول إلى الثاني ، **وبدل غلط** أنك غلطت فذكرت الأول وأنت تريد الثاني ، أو بدل نسيان أنك نسيت ، كنت تتصور أنك سافرت على سيارة ، ولكن تذكرت أنك سافرت على قطار ، أو كما إذا قلت -مثلا-: رأيت محمد خالدا . فتبين لك فعلا أنك لم تر محمدا بل رأيت خالدا ، ونحو ذلك .

يعني: هذا البدل يجعل المبدل منه في حكم المتروك والمسكوت عنه ، وإنما هو فقط ربما كان سبق لسان أو نسيان أو خطأ ، أو نحو ذلك ، وإنما المقصود هو الأخير . فهذا بدل الإضراب ، أو بدل الغلط .

---

(١) اللمحة في شرح الملحة، /

هذه أنواع البدل الأربعة ، والحديث عنه ، والفرق بينه وبين نوعه الأول –وهو بدل الكل من الكل– بينه وبين عطف البيان .

باب منصوبات الأسماء

باب منصوبات الأسماء . المنصوبات خمسة عشر: وهي المفعول به ، والمصدر وظرف المكان والزمان والحال والتمييز والمستثنى ، واسم لا والمنادى والمفعول من أجله ، والمفعول معه وخبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها ، والتابع للمنصوب ، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل .

هذه أبواب المنصوبات سردها المؤلف هنا ، وسيحاول أن يتحدث عن كل نوع منها بحديث موجز ، كما ذكر المرفوعات ، وتحدث عنها بحديث موجز .." (١)

"والصحيح ما خبرتك به لأن قبل هذا البيت

(كأن نسوع رحلي حين ضمت

حوالب غرزا ومعا جياعا)

(على وحشية خذلت خلوج وكان لها طلا طفل فضاعا)

ويلزم على سياق كلامه أن يكون **بدل غلط**

وبدل الغلط لا يكون إلا في يديه الكلام وما يصدر عن غيره روية

وقال بعض الملغزين

١١٠ –

إذا الخل زيدا بالوصال يكن لنا

خليلا فقد خان العهود وضيعا

الهمزة من (إذا) فعل أمر من وأي يئي إذا وعد وقد تقدم مثله

و (ذا) اسم إشارة والخل صفته وزيدا بدل أو عطف بيان

وبالوصال مفعول ثان ل (إ) واستعماله بالباء بعيد في لغة العرب قال الله تبارك وتعالى) وعدكم الله مغانم كثيرة (

وقال ملغز آخر

١١١ – (ولست بطاو خشية الفقر ساغبا

---

(١) شرح متن الآجرومية، ص/٢٨٨

أضن بما تحويه مني الأصابعا)
نصب الأصابع بطاو والمراد البخل وساغبا خبر ثان أو حال من الضمير في طاو وأضن مثله
و (ما) موصولة وتحويه صلتها وفي تحويه ضمير من الأصابع وخشية الفقر مفعول له من صلة طاو وتقديره
ل ست طاويا مني الأصابع ضانا بما تحويه خشبة (٢٢ أ) الفقر
وقال آخر
١١٢ - (وقيل متى تحل بلاد نجد فقلت لهم إذا جاء الربيعا)
الربيع ظرف زمان وهو جواب متى وفي جاء ضمير منه التقدير فقلت في الربيع إذا جاء
وقال متعسف
١١٣ - (ويح يوم الفراق إذا سار عمرو وحدينا الركاب نسري جميعا)
عمرو مجرور بإضافة (ويح) إليه وقد فصل بينهما ضرورة و (ويح) من المصادر التي لا أفعال لها وهو منصوب إما على النداء أو على أصل المصدر
والركاب فاعل سار
ونسري حال من الضمير في حدينا
وجميعا حال من الضمير في حدينا نسري تقديره ويح عمرو يوم الفراق إذ سار الركاب وقد حديناها سارين جميعا
وقال بعض هذيل
١١٤ - (أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فإن قومي لم تأكلهم الضبع)
أبا خراشة منصوب لأنه منادى مضاف
وأما هذه مركبة من أن المفتوحة الهمزة و (ما) هذه عوض عن كان محذوفة وذا نفر خبرها وأنت نابت عن اسمها التقدير لأن كنت ذا نفر
." (١)

"" وهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وإما " بكسر الهمزة " وأم ، ولا ، وبل ، ولكن " وعد بعضهم (أي) المفسرة منها ، وعند الأكثرين : أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها ، كما ذهب بعض آخر

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، ص/٢٨

إلى أن (بل) التي بعدها مفرد ، نحو : (جاءني زيد بل عمرو) و (ما جاءني زيد بل عمرو) ليست منها ، لأن ما بعدها **بدل غلط** مما قبلها .

وبدل الغلط بدونها غير فصيح ، وأما معها ففصيح مطرد في كلامهم ، لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط .

" فالأربعة الأول للجمع " أي : جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد أعم من أن يكون مطلقا أو مع ترتيب .

ومراد النحاة بالجمع هاهنا : أن لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت (أو) و (إما) .

[٣٥٥/٢]$

وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان . فقولك : جاءني زيد ، وعمرو ، أو فعمروا ، أو ثم عمرو ، أو حتى عمرو ، أي : حصل الفعل من كليهما ، لا من أحدهما دون الآخر .

" فالواو للجمع مطلقا ، ولا ترتيب فيها " .

فقوله : (لا ترتيب فيها) بيان لإطلاقها ، أي : لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه ، بمعنى : أنه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما .

" والفاء للترتيب " أي : للجمع مع الترتيب بغير مهلة " و (ثم) مثلها " أي : مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة " بمهلة " .

" و (حتى) مثلها " أي : مثل (ثم) في الترتيب بمهلة ، غير أن المهلة في (حتى) أقل منها في (ثم) .

فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين (ثم) المفيدة للمهلة .

" ومعطوفها " أي : المعطوف بـ (حتى) بحسب ما اقتضاه وضعها " جزء " قوي أو ضعيف ، من حيث إنه قوي أو ضعيف .

" من متبوعه " أي : متبوع معطوفها .

" ليفيد " أي : العطف بها " قوة " في المعطوف " أو ضعفا " أي : ليدل عليها حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل .

$[٣٥٦/٢]. "(١)

"وهذا معنى قوله: ﴿ذلك الكتاب١﴾؛ لأن معناه كما مر الكتاب الكامل، والمراد بكماله كما له في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال٢ وكذا قوله تعالى٣: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾، فإن معنى قوله: ﴿لا يؤمنون﴾ معنى ما قبله، وكذا ما بعده٤ تأكيد ثان؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه لا يصح إلا في حق من ليس له قلب يخلص إليه حق، وسمع تدرك به حجة، وبصر تثبت به عبرة. ويجوز أن يكون ﴿لا يؤمنون﴾ خبرا؛ لأن، فالجملة قبلها اعتراض.

الثاني: أن تكون الثانية بدلا من٥ الأولى، والمقتضى للإبدال

---

١ أي معناه المقصود لا المعنى المطابق الذي وضع له اللفظ.

٢ فهل مثل زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكون مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى المراد منهما بخلاف لا ريب فيه فإنه يخالفه معنى فالجملتان في التوكيد اللفظي متحدتان معنى والثانية لدفع توهم غلط ونسيان؛ لأن اللفظي لدفع ذلك والمعنوي لدفع توهم التجوز، وقيل كل منهما لدفع توهم الغلط والنسيان ولدفع توهم التجوز، والاصطلاح على الأول.

٣ راجع ١١٧ من المفتاح، ١٧٥ من الدلائل.

٤ وهو "ختم الله على قلوبهم".

ملاحظة: وجه منع العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشيء الواحد. والتأكيد اللفظي قد علم أن ليس المراد منه التكرير إذ لم يتعرضوا له؛ لأنه لا يتوهم فيه صحة العطف.

٥ أي بدل بعض أو اشتمال، لا **بدل غلط** إذ لا يقع في فصيح الكلام، ولا بد كل إذ هو غير معتبر عند المصنف، وقيل هو من كما ل الاتصال أيضا ومثلوا له بقولهم: قنعنا بالأسودين، قنعنا بالتمر والماء" ولم يقتصر على البدل دون المبدل منه للاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين والبدل وإن كان فيه بيان إلا أن

---

(١) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، ص/٤٥١

البيان فيه غير مقصود بالذات بل المقصود تقرير النسبة فهذا هو الفرق. ووجه عدم العطف في بدل البعض أو الاشتمال أن المبدل منه في نية الطرح من القصد الذاتي.." (١)

"الإبدال من المسند إليه:

وأما الإبدال منه: فلزيادة التقرير والإيضاح، نحو جاءني زيد أخوك، وجاء القوم أكثرهم، وسلب عمرو ثوبه، ومنه في غيره١ قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

---

١ أي غير المسند إليه.

٢ هذا وقوله لزيادة التقرير يومئ إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة -والمبدل منه وصلة للبدل، فالبدل هو الذي تتم به فائدة الكلام فصار كأنه المقصود حقيقة لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له بل هو المقرر للأول، والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بحسب أصل الكلام. أما التأكيد فالغرض منه نفس التقرير والتحقيق، ولذا عبر هنا "بزيادة التقرير" وفي التأكيد "بالتقرير" وقد مثل المصنف للبدل المطابق وبدل البعض وبدل الاشتمال. وبيان التقرير في هذه الأنواع الثلاثة أن التكرير في بدل الكل مفيد للتقرير، أما بدل البعض والاشتمال فالمتبوع فيهما يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور: أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتمال؛ فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو "أعجبني زيد" إذا أعجبك علمه بخلاف "ضربت زيدا" إذا ضربت جواده مثلا، ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أخوه **بدل غلط** لا بدل اشتمال كما زعم ابن الحاجب. ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير. ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لايقع في فصيح الكلام.." (٢)

"وقوله : على جهة البيان . زيادة لا فائدة فيها ؛ إذ الإعلام لا يكون إلا على جهة البيان .

وقوله : من غير أن ينوى بالأول . زيادة مفسرة للحد على تقدير صحته؛ لأنه يخرج منه بعضه ؛ لأن البدل من جملة أنواعه بدل الغلط . فإذا قال : من غير أن ينوى بالأول الطرح . خرج من جملة الحد ، فلا يصير

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة- دار الجيل- تحقيق خفاجي، /

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة- دار الجيل- تحقيق خفاجي، ٢/٥٥

الحد شاملا .

فإن زعم زاعم أن الغلط لا يقصد إلى إدخاله فى الحد . قلت: تنويعهم البدل على أربعة أضرب من أدل دليل على أنه مقصود بالنوعية ، فوجب إدخاله فى الحد . ولو سلم أن الغلط على ما ذكرت ، فليس **البدل غلطا** ، بل هو مقصود مراد بالذكر. وإنما الغلط وقع فى ذكر المبدل منه، وليس الحد للمبدل منه، وإنما هو للبدل، فوجب أن يكون داخلا فى الحد"( ) .

. وعرفه بعضهم بقوله :"إعلام السامع بمجموع اسمى المسمى ، على جهة البيان، وإنما يذكر الأول لنوع من التوطئة؛ وليفاد بمجموعهما مالا يحصل بأحدهما." ( ) .

. وعرفه بعضهم بقوله :" البدل : إعلام السامع بمجموع الاسمين ، أو الفعلين على جهة البيان ، أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ "( ) .

. وعرفه بعضهم بقوله :" تابع ليس متبوعه مقصودا بالنسبة "( ) .

وهذا التعريف يسلم من اعتراض ابن الحاجب الذى قال فيه :" ومن حده بأنه: المقصود بالنسبة بعد متبوع للتوطئة والتمهيد، فلا يرد عليه إلا خروج بدل الغلط، فإنه لم يذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد إذ وقع غلطا، فكأنه توهم أنه لا يلزمه لأجل كونه غلطا. وقد بينا أنهم اتفقوا على تنويعه، فوجب أن يكون داخلا فى الحد. وبينا أنه ليس الغلط فيه ، وإنما الغلط فى أمر آخر ليس هو المحدود"( ) .

. وعرفه بعضهم بقوله:" هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع"( ).

. وعرفه بعضهم بقوله :"هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"( ).

هذا . واختلف النحويون فى كون المبدل منه على نية الطرح أم لا :.

". (١)

" وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة وقوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) ومثال المقدر قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود النار) أى : النار فيه وقيل : الأصل ((ناره)) ثم نابت أل عن الضمير

والرابع : البدل المباين وهو ثلاثة أقسام لأنه لا بد أن يكون مقصودا كما تقدم في الحد : ثم الأول إن لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أى : بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا، /

وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى : بدل شيء ذكر نسيانا
وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط**

وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء

وقول الناظم : ((خذ نبلا مدى)) يحتمل الثلاثة وذلك باختلاف ." (١)

" التقادير وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم المدى : جمع مدية وهي السكين . فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل **فبدل غلط**

وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم تبين له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان

وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المتروك فبدل إضراب وبداء

والأحسن فيهن أن يوتى ببل

فصل

يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم

ولا يبدل المضمر من المضمر ونحو ((قمت أنت)) و ((مررت بك أنت)) توكيد اتفاقا وكذلك نحو ((رأيتك إياك)) عند الكوفيين والناظم ." (٢)

"ثم الأول إن لم يكن مقصودا البتة، ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو **بدل الغلط**، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم.

وإن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده؛ فبدل نسيان؛ أي: بدل شيء ذكر نسيانا.

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان١؛ والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط**.

وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا؛ فبدل الإضراب، ويسمى أيضا بدل البداء٢.

وقول الناظم: "خذ نبلا مدى" يحتمل الثلاثة؛ وذلك باختلاف التقادير؛ وذلك لأن النبل: اسم جمع للسهم،

---

(١) أوضح المسالك، ٤٠٣/٣

(٢) أوضح المسالك، ٤٠٤/٣

والمدى: جمع مدية؛ وهي السكين.

فإذا كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى، فسبقه لسانه إلى النبل؛ **فبدل غلط**.

وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة؛ وأن الصواب الأمر بأخذ المدى؛ فبدل نسيان.

وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المتروك؛ فبدل إضراب وبداء.

والأحسن فيهن أن يؤتى ببل٣.

---

١ الجنان -بفتح الجيم: هو القلب.

٢ البداء -بفتح الباء وبالدال المهملة: هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهرا؛ والمراد أن يظهر لك الصواب، بعد خفاء حاله عليك.

٣ لئلا يتوهم: أن "مدى" صفة لنبل. والمعنى: نبلا حادا على ما بينه المصنف.

توجيهات: أ- لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتنكير، فقد يكونان معرفتين؛ كقوله تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾؛ بجر كلمة "الله" على أنها بدل من =." (١)

"* وهناك قسم ثالث ، هو : بدل النسيان ، وقد جعله الناظم ، وكثير من النحويين مع بدل الغلط ، فالبدل المباين عندهم قسمان فقط .

وهو في حقيقته كبدل الغلط ، والفرق بينهما : أن الغلط يتعلق باللسان ، أما النسيان فيتعلق بالجنان (القلب) نحو: صليت الظهر العصر في المسجد النبوي، فأنت ذكرت (الظهر) ليس غلطا منك ، بل نسيانا ، ثم تذكرت الصواب ، وهو (العصر) . *

ومثال الناظم : " خذ نبلا مدى " يصلح للأقسام الثلاثة في البدل المباين ، فإن قصدت (النبل) وهو السهم ، ثم أضربت إلى (مدى) جمع مدية ، فهو بدل إضراب ؛ وإن قصدت (المدى) ولكنك أخطأت فذكرت

(النبل) فهو **بدل غلط** ، وإن قصدت (المدى) ولكنك نسيت ، ثم تذكرت الصواب فذكرت (النبل)

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، /

فهو بدل نسيان .

شرط إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضا أو اشتمالا كإنك ابتهاجك استمالا

س٣- ما شرط إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ؟

ج٣- لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر (أي : المتكلم ، أو المخاطب) إلا بشرط ، هو : أن يكون البدل بدل كل من كل ، وأن يكون مفيدا للإحاطة والشمول ، أو يكون بدل اشتمال ، أو بدل بعض من كل .

فمثال بدل كل من كل ، قوله تعالى : * فأولنا : بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام (نا) وقد أفاد البدل الشمول والإحاطة في قوله تعالى : * (أي : لجميعنا) ومثله قولك : نجحتم ثلاثتكم . فثلاثة : بدل كل من الضمير (التاء) .

أما إذا لم يفد الإحاطة والشمول فيمتنع الإبدال من ضمير الحاضر ، نحو : رأيتك زيدا .

ومثال بدل الاشتمال ، قول الشاعر :

ذريني إن أمرك لن يطاع وما ألفيتنى حلمى مضاعا." (١)

"ويبدل الفعل من الفعل ك من يصل إلينا يستعن بنا يعن

س٦- ما حكم إبدال الفعل من الفعل ؟

ج٦- يجوز إبدال الفعل من الفعل ، ويشمل جميع أنواع البدل .

فمثال بدل الاشتمال ، قوله تعالى : * فالفعل (يضاعف) بدل اشتمال من (يلق) .

ومنه قول الناظم : من يصل إلينا يستعن بنا يعن . فالفعل يستعن بدل اشتمال من (يصل) .

ومنه قول الشاعر : إن على الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

فقوله : تؤخذ ، بدل اشتمال من (تبايعا) لأن الأخذ كرها صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، ص/١٤٥

* ومثال بدل كل من كل ، قولك: إن جئتني تمش إلي أكرمك . فالفعل (تمش) بدل كل من (جئتني) لأن المجيء هو نفس المشي .

ومثال بدل بعض من كل ، قولك: إن تصل تسجد لله يرحمك . فالفعل (تسجد) بدل بعض من تصل ؛ لأن السجود بعض من الصلاة .

وقيل : هذا بدل اشتمال ؛ لأن الصلاة تشتمل على السجود .

ولا يبدل الفعل من الفعل بدل بعض من كل .

أما بدل المباين (بدل الغلط) فقد جوزه سيبويه ، وجماعة من النحويين ، ومثاله قولك : إن تطعم زيدا تكسه ثوبا يشكرك . فتكسه : **بدل غلط** من

(تطعم) . *

(م) س٧- ماالدليل على أن إبدال الفعل من الفعل ليس من قبيل إبدال الجملة من الجملة ؟

ج٧- اعلم أولا أنه يجوز إبدال الجملة من الجملة ،كما في قوله تعالى :

* فأمدكم الثانية بدل بعض من أمدكم الأولى .

أما بالنسبة لإبدال الفعل من الفعل فهو من قبيل إبدال فعل مفرد من فعل مفرد، وليس من الجملة المكونة من الفعل والفاعل ، والدليل على ذلك أن الفعل (البدل) جاء في الشواهد السابقة في (س٦) منصوبا ، أومجزوما ، فهو بذلك تابع في إعرابه للمبدل منه .

النداء

أنواعه ، وحروف كل نوع

ومواضع استعمال كل حرف." (١)

"والنوع الثاني -كما في كلام المؤلف-: بدل البعض من الكل.

بدل البعض من الكل طبعا ضابطه: أن يكون البدل جزءا من المبدل منه. سواء كان هذا الجزء هو القليل أو مساويا أو كثيرا، كما إذا قلت: أكلت الرغيف ربعه. الجزء قليل، أو نصفه الجزء مساوى، أو ثلثاه الجزء

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، ص/١٤٧

أكثر، كل الثلاثة جائزة بلا حرج.

فالنوع الثاني هو: بدل البعض من الكل، وهو: ما كان فيه البدل جزءا من المبدل منه.

النوع الثالث: بدل الاشتمال.

وضابطه هو: ما كان فيه بين البدل والمبدل منه علاقة وملابسة بغير الجزئية أو الكلية ؛ لأنه لو كان فيه علاقة بالجزئية لصار النوع الثاني، وهو بدل بعض من كل، وإنما أن يصير بينهما أي ملابسة أو أي علاقة.

كما في قولك: أعجبني زيد علمه ، وكما في قوله –تعالى-: يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه هم سألوا عن ماذا ؟ هم لم يسألوا عن الشهر الحرام بكل أحكامه وإنما سألوا عن قضيةٍ واحدة في الشهر الحرام وهي القتال فيه فقط.

ومن هنا قلنا: إن البدل على نية إحلال الثاني في محل الأول ؛ لأن الثاني هو المقصود، المقصود هو القتال في الشهر الحرام وليس مقصودا أي قضية من قضايا الشهر الحرام الأخرى. يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال هنا بدل اشتمال من الشهر الحرام ؛ لأن بينهما علاقة ملابسة وصلة بغير الكلية أو الجزئية.

طبعا لا بد فيه –كما تلحظون– هنا من الضمير، كما في قوله: قتال فيه أو قولك: أعجبني زيد علمه، أو نحو ذلك.

النوع الرابع: بدل الغلط.

وقلت لكم: إن بعض العلماء يجعلها أنواعا ستة ؛ لأنه يجعل بدل الغلط هذا ثلاثة أنواع. **بدل غلط**، أو بدل نسيان، أو بدل إضراب، وهم في الواقع يعني: جعلهم نوعا واحدا كاف ؛ لأن المثال واحد للجميع، لكن يختلف باختلاف نيتك أنت.." (١)

"هل أنت غلطت سهوت ؟ أو أنت أخطأت ؟ أو أنت أضربت إضرابا نهائيا صرفت النظر عنه ؟ فالمثال واحد لكن يتنوع باختلاف نية المتحدث نفسه، كما إذا قلت –مثلا-: سافرت على سيارة قطار. يعني: سافرت على سيارة، فتبين أنك نسيت، وأنك لم تسافر هذه المرة على سيارة، بل سافرت على قطار، فرأسا انتقلت من السيارة وأبدلتها بالواقع الصحيح وهو القطار.

هذا يسمى بدل إضراب ؛ أي أنك أضربت عن الأول إلى الثاني، **وبدل غلط** أنك غلطت فذكرت الأول وأنت تريد الثاني، أو بدل نسيان أنك نسيت، كنت تتصور أنك سافرت على سيارة، ولكن تذكرت أنك

(١) شرح الآجرومية لمحمد خالد الفاضل، ص/٢٨٤

سافرت على قطار، أو كما إذا قلت –مثلا–: رأيت محمد خالدا. فتبين لك فعلا أنك لم تر محمدا بل رأيت خالدا، ونحو ذلك.

يعني: هذا البدل يجعل المبدل منه في حكم المتروك والمسكوت عنه، وإنما هو فقط ربما كان سبق لسان أو نسيان أو خطأ، أو نحو ذلك، وإنما المقصود هو الأخير. فهذا بدل الإضراب، أو بدل الغلط.

هذه أنواع البدل الأربعة، والحديث عنه، والفرق بينه وبين نوعه الأول –وهو بدل الكل من الكل– بينه وبين عطف البيان.

باب منصوبات الأسماء

باب منصوبات الأسماء. المنصوبات خمسة عشر: وهي المفعول به، والمصدر وظرف المكان والزمان والحال والتمييز والمستثنى، واسم لا والمنادى والمفعول من أجله، والمفعول معه وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل.

هذه أبواب المنصوبات سردها المؤلف هنا، وسيحاول أن يتحدث عن كل نوع منها بحديث موجز، كما ذكر المرفوعات، وتحدث عنها بحديث موجز.

نستعرض المنصوبات الآن لننظر هل بقي منها شيء، أو أنه كرر شيئا.

الأول هو: المفعول به.

والثاني هو: المصدر طبعا، ويريد به المفعول المطلق.

والثالث هو: ظرف الزمان.

والرابع: ظرف المكان.

والخامس: الحال.

والسادس: التمييز.

والسابع: المستثنى.

والثامن: اسم لا .." (١)

"أما النوع الرابع: فهو البدل أو ما يسميه بعضهم ببدل الغلط، وقد سماه ابن هشام رحمه الله بالبدل المباين، البدل المباين، وعلل لتسميته هذه بأنه قد يرد في يعني بأن الأصل أن الغلط هذا لا يمكن أن

---

(١) شرح الآجرومية لمحمد خالد الفاضل، ص/٢٨٥

يكون في كلام الفصحاء، والكلام المعتد به؛ فلذلك سماه البدل المباين يعني المخالف لما قبله، وقال : لا يخلو الكلام؛ لأنه وزعه أيضا توزيعات أخرى قال : قد يسمى بدل النسيان، وقد يكون بدل الغلط أو نحو ذلك، وانظر إلى كلام ابن هشام رحمه الله قال : أقسمه ثلاثة أقسام لأنه لابد أن يكون مقصودا بالحكم .

فالأول: إن لم يكن مقصودا ألبتة ولكن سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط، إذا قلت رأيت زيد الفرس، أنت ما تقصد أن تقول زيد ولكن سبق إليه لسانك ثم استدرجت مباشرة فقلت الفرس فهذا غلط أخطأت فذكرت كلمة زيد فاستثنيت مباشرة، النوع الثاني أن يكون الأول مقصودا ولكن بعدما تكلمت بعدما قلت رأيت زيدا تبين لك أنه ليس مقصودا فحولت إلى كلمة الفرس هذا يسمى ببدل النسيان، وإن كان كل واحد منهما مقصودا أنت قصدت أن تقول زيد ثم أعرضت عن كلمة زيد فقلت فلان، مثلا رأيت زيدا محمدا فأنت قصدت كلمة زيد لكنك أضربت عنها يعني أعرضت عن الكلام بها ولا تريد إثبات رؤيتك له ولا نفيها لكنك قصدت ذكرها فهذا يسمى ببدل الإضراب، والثلاثة كلها يشملها قول المصنف – أعني ابن هشام رحمه الله – بما سماه بالبدل المباين، البدل المباين وعلى كل هذه الثلاثة أمور يصلح التطبيق على المثال القائل رأيت زيدا الفرس، فإن كنت ما تقصد إلا أن تقول الفرس ولكن سبق لسانك إلى كلمة زيد فهذا **بدل غلط** وإن كنت يعني قلت رأيت وأنت تقصد زيد لكن بعدما ذكرتها تبين لك أنها ليس المقصود بها هذا الحكم وإنما أنت تقصد أنك رأيت الفرس ولم تر زيدا فهذا يسمى ببدل النسيان، أما إن كنت قصدت الاثنين معا فهذا يسمى ببدل الإضراب إن كان قصدهما واضحا أو متماثلا.." (١)

---"

البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط** وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء. ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله: (كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى) فخالدا بدل كل من كل، واليدا بدل بعض، وحقه بدل اشتمال، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة

---

(١) شرح الآجرومية – حسن حفظي، ص/٢٢٩

وذلك باختلاف التقادير، فإن النبل اسم جمع للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل **فبدل غلط**، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء والأحسن أن يؤتى فيهن ببل.

تنبيهات: الأول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله:

٨٩٢ ـ كأني غداة البين يوم تحملوا

لدى سمرات الحي ناقف حنظل

___." (١)

"ونفاه الجمهور وتأولوا البيت. الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم. الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال: فقيل هو الأول، وقيل الثاني، وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين. وذهب في التسهيل إلى الأول. الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا. وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة:

٨٩٣ ـ لمياء في شفتيها حوة لعس

فاللعس **بدل غلط** لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين. ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله. الخامس: قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في ال إعراب، وأما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل: أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾ (إبراهيم: ١)، في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو:﴿إن للمتقين مفازا حدائق وأعنابا﴾ (النبأ: ٣٢)، والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله﴾ (الشورى: ٥٢) والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لنفسعا بالناصية ناصية كاذبة﴾ (العلق: ١٥ و١٦)، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما: فإن كان بدل كل وافق متبوعه

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٢٩/١

فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو: ﴿مفازا حدائق﴾ (النبأ: ٣٢)، أو قصد التفصيل كقوله:

٨٩٤ ـ وكنت كذي رجلين رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فشلت

ـــ." (١)

"(حروف العطف) (الواو، الفاء، ثم، حتى) (معانيها وأحكامها) (قال ابن الحاجب:) (الحروف العاطفة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو،) (وإما، وأم، ولا، وبل، ولكن، فالأربعة الأولى للجمع) (فالواو للجمع مطلقا، لا ترتيب فيها، والفاء للترتيب، وثم) (مثلها بمهلة، وحتى مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه) (لتفيد قوة أو ضعفا)، (قال الرضي:)

اعلم أن بعضهم عد (أي) المفسرة منها، وعند الأكثرين: أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها، كما قال بعضهم: ان (بل) التي بعدها مفرد، نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو: ما جاءني زيد بل عمرو، ليست منها، لأن ما بعدها **بدل غلط** مما قبلها، وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأما معها ففصيح مطرد في كلامهم، لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط، قوله: (للجمع)، مراد النجاة بالجمع ههنا: ألا تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، كما كانت (أو) و (إما)، وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل." (٢)

"شرح الكافية الشافية

باب البدل

وذو اشتمال شرطه إمكان أن يبين في حذف، وحذفه حسن

إلى نحو: "أعجبتني الجارية حسنها" فإنه جائز.

لأن الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية، فإنه يفهم معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعة حسنا في الكلام.

وكذا نحو قولك: "خلع ابني ابنك ثوبه".

بخلاف ما يفهم معناه في الحذف مع كونه١ لا يحسن التكلم به نحو قولك: "أسرجت زيدا فرسه".

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ٢٣٠/١

(٢) شرح الرضي على الكافية، ٣٨١/٤

فإن هذا لا يستجاز؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله، ولا يحسن.

فلو ورد مثل هذا في كلام كان **بدل غلط**.

واشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض، والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه.

والصحيح عدم اشتراطه.

لكن وجوده أكثر من عدمه كقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾٢.

---

١ ع، ك "مع أنه".

٢ من الآية رقم "٢١٧" من سورة "البقرة".

المجلد الثالث

المجلد الأول المجلد الثاني المجلد الثالث المجلد الرابع المجلد الخامس ١٢٧٩ ١٧٠٢." (١)

"ومثال المقدر قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾١؛ أي: النار فيه، وقيل: الأصل "ناره" ثم نابت "أل" عن الضمير.

والرابع: البدل المباين٢، وهو ثلاثة أقسام٣؛ لأنه لا بد أن يكون مقصودا كما تقدم في الحد.

ثم الأول٤ إن لم يكن مقصودا البتة؛ ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو بدل الغلط؛ أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم. وإن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده، فبدل نسيان؛ أي بدل شيء ذكر نسيانا.

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين **بدل غلطه**.

متصلة بما يتعلق بالبدل. من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

١ هذا بناء على أن ﴿النار﴾، بدل اشتمال من ﴿الأخدود﴾. والأخدود: الشق في الأرض. وأصحابه هم:

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك، /

أنطيانوس ملك الروم، وبختنصر ملك فارس. ويوسف ذو نواس ملك نجران؛ حفر كل منهم شقا عظيما وملأه نارا، وأمر بأن يلقى فيه كل من لم يكفر. و"أل" في ﴿الأخدود﴾، للجنس؛ لأنها أخاديد، لا أخدود واحد. وبدل الاشتمال كبدل البعض، لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه مع صحة المعنى عند حذفه؛ فمثل: أعجبني علي أخوه، بدل إضراب لا بد اشتمال؛ لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول.

٢ أي المغاير للمبدل منه.

٣ لا بد في كل من الأقسام الثلاثة أن يكون البدل هو المقصود بالحكم، وهذا النوع بأقسامه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع.

٤ أي المبدل منه.

٥ وقد أشار الناظم إلى أنواع البدل الأربعة المتقدمة بقوله:

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل*

---

* "مطابقا" مفعول ثان مقدم ليلفى. "أو بعضا أو ما" معطوفان عليه، و"ما" اسم موصول واقعة على بدل. ٢٣٣ ٣٠٨." (١)

"وذلك لأن النبل: اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مدية؛ وهي السكين. فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى؛ فسبقه لسانه إلى النبل؛ **فبدل غلط**. وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة، وأن الصواب الأمر بأخذ المدى، فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأول في حكم المتروك، فبدل إضراب وبداء. والأحسن فيهن أن يؤتى ببل١ .

---

١ لئلا يتوهم أن "مدى" صفة لنبل. والمعنى: نبلا حادا. وإذا أتي بـ"بل" خرج عن كونه بدلا، وصار عطف نسق.

تتمة:

أ- لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتنكير؛ فقد يكونان معرفتين؛ كقوله تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾، بجر كلمة: ﴿الله﴾،

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٢٤٣/٣

على أنها بدل من ﴿العزيز﴾، وقد يكونان نكرتين، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إن للمتقين مفازا، حدائق وأعنابا﴾. وقد تبدل المعرفة من النكرة؛ نحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾. والعكس كقوله سبحانه: ﴿لنسفعا بالناصية، ناصية كاذبة﴾، سورة العلق.

ب- أما الإفراد والتذكير وفروعهما؛ فإن كان بدل "كل" طابق متبوعه فيها، ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع؛ كأن يكون أحدهما مصدرا لا يثنى ولا يجمع، كالمصدر الميمي في الآية السابقة: ﴿مفازا، حدائق﴾، أو قصد التفضيل؛ كقول الشاعر:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

أما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها.

"قصدا" مفعول مقدم لصاحب الواقع فعلا للشرط، والجواب محذوف يفهم مما قبله. "ودون قصد" دون ظرف متعلق بمحذوف يدل عليه صحب، وقصد مضاف إليه؛ أي وإن وقع دون قصد. "غلظ" خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف؛ أي فهو **بدل غلط**. "به" متعلق بسلب الواقع صفة، ونائب فاعله يعود إلى الحكم المفهوم من السابق.

"خالدا" بدل مطابق في الهاء في زره. "اليدا" بدل بعض من الهاء في قبله، والعائد محذوف؛ أي منه. "حقه" بدل اشتمال من الهاء في أعرفه. "مدى" بدل إضرب من "نبلا".

٢٣٥ ٣٠٨." [1]

" والتابع جنس يشمل جميع التوابع

والمقصود بالحكم فصل مخرج للنعت والبيان والتأكيد فإنهن متممات المقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ولنحو جاء القوم لا زيد فإن زيدا منفي عنه الحكم فلا يصح أن يقال أنه المقصود بالحكم ولنحو عمرو في جاء زيد و عمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم حتى عمرو فإنه مقصود بالحكم مع الأول فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٢٤٥/٣

وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمرو فإنه وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف

وأقسامه ستة بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل اضراب وبدل نسيان **وبدل غلط** ." (١)

" وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو إذا كنت إنما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا

وبدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والأصل أنك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك إلى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه النحويون بدل الغلط ألا ترى أن الحمار بدل من زيد وأن زيدا إنما ذكر غلطا

ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل إضراب وان كان المقصود انما هو الثاني **فبدل غلط** وان كان الأول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان ." (٢)

"مدة الشي ء ومعنى الكلام أن شكري لله تعالى متجدد عند تجدد كل ساعة ولهذا أبدل هذه الجملة من الجملة التي قبلها وهي الثانية كما أبدل الثانية من الأولى . ولقائل أن يقول الوقت عند أهل النظر مقدار حركة الفلك لا نفس حركته والأجل ليس مطلق الوقت أ لا تراهم يقولون جئتك وقت العصر ولا يقولون أجل العصر والأجل عندهم هو الوقت الذي يعلم الله تعالى أن حياة الحيوان تبطل فيه مأخوذ من أجل الدين وهو الوقت الذي يحل قضاؤه فيه . فأما قوله ومعنى الكلام أن شكري متجدد لله تعالى في كل وقت ففاسد ولا ذكر في هذه الألفاظ للشكر ولا أعلم من أين خطر هذا للراوندي وظنه أن هذه الجمل من باب **البدل غلط** لأنها صفات كل واحدة منها صفة بعد أخرى كما تقول مررت بزيد العالم الظريف الشاعر . قال الراوندي فأما قوله الذي ليس لصفته حد فظاهره إثبات الصفة له سبحانه وأصحابنا لا يثبتون لله سبحانه صفة كما يثبتها الأشعرية لكنهم يجعلونه على حال أو يجعلونه متميزا بذاته فأمير المؤمنين ع بظاهر كلامه وإن أثبت له صفة إلا أن من له أنس بكلام العرب يعلم أنه ليس بإثبات على الحقيقة وقد سألني سائل فقال هاهنا كلمتان إحداهما كفر والأخرى ليست بكفر وهما لله تعالى شريك غير بصير ليس شريك الله

---

(١) شرح شذور الذهب، ص/٥٦٨

(٢) شرح شذور الذهب، ص/٥٧٠

تعالى بصيرا فأيهما كلمة الكفر فقلت له القضية الثانية وهي ليس شريك الله تعالى بصيرا كفر لأنها تتضمن إثبات الشريك وأما الكلمة الأخرى فيكون معناها لله شريك غير بصير بهمزة الاستفهام المقدرة المحذوفة .

[٧١]." (١)

"زيد : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره .

علمه : (علم) بدل اشتمال من (زيد) آخذ حكمه ، وهو الرفع بالضمة الظاهرة على آخره . و(علم) مضاف و(الهاء) مضاف إليه .

رابعها :

(رأيت زيدا الفرس) إذ كلمة (الفرس) **بدل غلط** من كلمة (زيدا) ولذا تأخذ حكمها .

إعرابها :

رأيت : فعل وفاعل .

زيدا : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

الفرس : **بدل غلط** من (زيدا) آخذ حكمه ، وهو النصب بالفتحة الظاهرة على آخره.

وإنما يعلم بدل الغلط بالقرائن كشخص يخبر أنه غلط فقال ذلك ، أو عرف من هيئته وحاله أنه غلط ، ولذلك قال المصنف – يرحمه الله – (أردت أن تقول الفرس) أي محل كلمة زيد (فغلطت) أي في ذلك (فأبدلت زيدا منه) أي من الفرس فكانت الجملة : رأيت زيدا الفرس .

باب منصوبات الأسماء

يقول المصنف – يرحمه الله – (باب منصوبات الأسماء)

يتعلق به شيئان :

أولهما :

تعريف المنصوبات بأنها : جمع منصوب من النصب وسبق .

وأما الثاني :

فهو ذكر المنصوبات بعد المرفوعات من الأسماء ، لتقدم رتبة الرفع على النصب وسبق .

---

(١) شرح نهج البلاغة – ابن ابي الحديد، ص/٦٥

قوله : (المنصوبات خمسة عشر)

يتعلق به شيئان :

أولهما :

عد المنصوبات بخمسة عشر ودليله : الاستقراء التام ، ذكره السيوطي في [الهمع] وكذا غيره .

وأما الثاني :

فاستشكال يرد على عد المصنف لها ، إذ إنه عد أربعة عشر منصوبا ، وهو محمول على أحد وجهين :

الأول :

السهو ، أي أن المصنف سها عن الخامس عشر من المنصوبات ، وهو مفعولا (ظننت وأخواتها) .

والثاني :

أنه لم يسه بل ذكر خمسة عشر منصوبا .

أولها : المفعول به .

وثانيها : المصدر .

وثالثها : المفعول فيه – ويشمل ظرف الزمان والمكان – .

ورابعها : الحال .

وخامسها : التمييز .

وسادسها : المستثنى .

وسابعها : اسم (لا) .

وثامنها : المنادى .

وتاسعها : المفعول لأجله .

وعاشرها : المفعول معه .." (١)

"البدل

وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب

ودون قصد غلط به سلب

---

(١) شرح الأجرومية للأسمري، ص/٨٨

ومثله قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومثل المقدر قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ [البروج: ٤]، أي: النار فيه، وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير، والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله: "وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب" أي: تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من

إلى ذات المبدل منه ففي قولك: أعجبني زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه. وفي قولك: سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه، فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرد؛ لأن بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ [البروج: ٤]، بناء على أن النار بدل اشتمال من الأخدود كما سيذكره الشارح. وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره، وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال. وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها. بقي ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه إجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره، وعبارته: لا نقول من بدل الاشتمال قتل الأمير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه؛ لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذي فيه، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفا من قولك: قتل الأمير أن القاتل سيافه وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا ا. هـ.

فعلى هذا يشكل هذا التابع من أي: التوابع فتأمل. وعلم مما مر ما نقله الدماميني عن المبرد من أن نحو: ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل **بدل غلط**؛ لأن ما قبل البدل لا يدل عليه؛ لأن ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل المبدل منه. قوله: "قتل أصحاب الأخدود" هو شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض وملأه نارا، وقالوا: من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر ترك ا. هـ. تصريح. ومنه يؤخذ أن أل في الأخدود للجنس؛ لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد. قوله: "وقيل الأصل ناره إلخ" وقيل أراد بالأخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي: أخدود

النار والبدل على هذين بدل كل وقيل: النار بدل إضراب أفاده زكريا.

قوله: "وذا للإضراب إلخ" أي: أنسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب، كأن تقول بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع أي: قصدا صحيحا كما قاله سم. قوله: "ودون قصد" منصوب على الظرفية لمحذوف أي: وإن وقع دون قصد أي: دون قصد صحيح بأن لا يقصد أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي: فهو **بدل غلط** والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة

١٨٦ | ٤٦٣." (١)

"البدل

كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى

كون المبدل منه قصد أولا؛ لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة، وإنما سبق اللسان إليه، فهو بدل الغلط أي: بدل سببه الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي: بدل شيء ذكر نسيانا، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط** وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء. ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله: "كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى" فخالدا بدل كل من كل، واليدا بدل بعض، وحقه بدل اشتمال، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير، فإن النبل اسم جمع للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل **فبدل غلط**، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن ببل.

---

(١) حاشية الصبان، ١/١٨٤

لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي: سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادي. ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي: رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للأول. والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني، والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل.

قوله: "لأن البدل إلخ" علة لمحذوف أي: لا من كون البدل مقصودا أولا؛ لأن البدل إلخ. قوله: "أي: بدل سببه الغلط" أي: بذكر الأول فالإضافة في بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت في بدل الكل وبدل البعض للبيان، وقوله: لا أنه نفسه غلط أي: كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض. قوله: "بدل البداء" بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي: الظهور سمي بذلك؛ لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا. قوله: "اليدا" بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي: اليد منه أو الأصل يده، ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين. قوله: "وذلك" أي: احتمال الأقسام الثلاثة. قوله: "فإن النبل إلخ" محط بيان التقادير المختلفة قوله: فإن كان المتكلم إلخ، وإنما قدم قوله: فإن النبل إلخ، لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى. قوله: "جمع مدية" بضم الميم وقد تكسر نقله شيخنا عن الشارح، والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر. قوله: "وهي السكين" قيد غيره بالعظيمة. قوله: "والأحسن أن يؤتى فيهن" أي: في أوجه المثال المتقدمة ببل؛ لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي: نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أي: بليدا كما في التصريح ومعلوم أنه إذا أتى فيهن

١٨٧ | ٤٦٣." (١)

"البدل

....

وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين. وذهب في التسهيل إلى الأول. الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط، وقال: لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا. وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة:

٨٩٣-

---

(١) حاشية الصبان، ١/١٨٥

لمياء في شفتيها حوة لعس فاللعس **بدل غلط**؛ لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين. ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله. الخامس: قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل: أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ [إبراهيم: ١]، في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إن للمتقين مفازا، حدائق وأعنابا﴾ [النبأ: ٣٢]، والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾ [الشورى: ٥٢] والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لنسفعن بالناصية، ناصية كاذبة﴾ [العلق: ١٥ و١٦]، وأما الإفراد والتذكير

المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل إلا أن يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل. وانحط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه.

قوله: "يحتمل الأولين" ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما، ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه إشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل إشعارا قريبا، أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة. قوله: "لمياء" فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن. قوله: "لإمكان تأويله" كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي: حوة لعساء. هذا وقد قيل كل من الحوة، واللعس حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه. قوله: "قد فهم من كون البدل تابعا إلخ" أي: لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. قوله: "وفيه تفصيل" أي: فيما ذكر من الموافقة. قوله: "بل تبدل المعرفة من المعرفة إلخ" محط الإضراب القسمان الأخيران، وإنما أتى بالقسمين الأولين تتميما للأقسام.

قوله: "مفازا" أي: مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتي ما فيه وقوله

٨٩٣- عجزه:

وفي اللثاث وفي أنيهابها شنب والبيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٣٢؛ والخصائص ٣/ ٢٩١؛ والدرر ٦/ ٥٦؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٧ "شنب"، ٦/ ٢٠٧ "لعس" ١٤/ ٢٠٧ "حواء"؛ والمقاصد

النحوية ٤/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦.

١٨٩ | ٤٦٣." (١)

"الاستثناء

....

تقدم في موضعه. الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز، وقد قرئ في السبع: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾ [هود: ٨١]، بالنصب. ا. هـ. "وانصب" والحالة هذه أعني وقوع المستسنى بعد نفي أو شبهه "ما انقطع" تقول: ما قام أحد إلا حمارا، ما مررت بأحد إلا حمارا، هذه لغة جميع العرب سوى تميم، وعليها قراءة السبعة: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ [النساء: ١٥٧]، "وعن تميم فيه إبدال وقع" كالمتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمار، وما مررت بأحد إلا حمار. ومنه قوله:

قوله: "إلا امرأتك بالنصب" كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسري بها والرفع كونها مسري بها لأن الالتفات بعد الإسراء. ورد بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روي أنها تبعتهم أنها والتفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها وقال في المغني الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر.
قوله: "تقول ما قام أحد إلا حمارا" نقل عن القرافي أن أحدا إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع. واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه.

---

(١) حاشية الصبان، ١٨٧/١

قوله: "وعن تميم فيه إبدال وقع" وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لهم به من علم إلا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري ﴿قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله﴾ [النمل: ٦٥]، فأعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع، واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا. قوله: "كالمتصل" التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان برجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع. قوله: "فيجيزون ما قام أحد إلا حمار" فحمار **بدل غلط** صرح به الرضي، وقال سم بدل كل بملاحظة معنى إلا، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد. ا. هـ. وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر. قوله: "اليعافير" جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة. قوله:

٢١٦ | ٤٧٩." (١)

"واعلم أنه إذا تعذر الإبدال على اللفظ، أبدل على الموضع كما جاءني من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به، وليس زيد بشيء إلا شيئا حقيرا فيجب نصب ما بعد إلا في الأخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لأن من والباء لا يزادان في الإثبات، وما لا لا يعملان بعده. فالمستثنى في الأول والأخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع في الأول، والنصب في الأخير، وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز. أو خبر لمحذوف إن قلنا به أي إلا هو شيء وتكون إلا بمعنى لكن، وأما في الثاني فبدل من محل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر. والأقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد، ومر في باب لا مزيد لذلك.

قوله: (وأجازه بنو تميم) أي على أن حمار **بدل غلط** كما صرح به الرضي، وقيل بدل كل بملاحظة معنى إلا إذ المعنى غير حمار. وهو وإن صدق على الأحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص. وإنما يبدلون في المنقطع إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده. ولو في مادة أخرى كما هو شأن البدل، وإلا وجب النص اتفاقا نحو: ما زاد هذا المال إلا النقص، وما نفع زيد إلا الضر إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر، ومثل ذلك: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾

---

(١) حاشية الصبان، ٢١٣/١

(هود:٤٣)

فمن رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ويمتنع الإبدال لعدم صحة تسلط العامل عليه، وقيل الاستثناء متصل أي إلا الراحم وهو الله، أو إلا مكان من رحم وهو السفينة، ومن الإبدال في المنقطع قوله:

٢٤٢ ـ وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس

وقوله:

٢٤٣ ـ وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن

لنا خاطب إلا السنان وعامله

___." (١)

"فإن أصحاب ينسب للأخدود حقيقة فلا يدل على البدل، ولا يشتمل عليه. ولذا قال ابن غازي: معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره، ولا يرد أن بدل البعض والكل كذلك، لأن وجه التسمية لا يوجبها. والحاصل أنه يراد بالاشتمال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية وإلا لم يطرد في شيء منها.

قوله:

(وذا)

أي الذي كالمعطوف ببل أعز بضم الزاي أي أنسبه للإضراب بأن تقول: هو بدل إضراب إن قصد متبوعه معه، وقوله ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب أي وإن وقع للمتبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساده كما قاله سم. وهو المسمى ببدل النسيان، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو **بدل غلط**، وجملة به سلب صفته، ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا إعراب المرادي. ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط عن الاستخدام أي وإن وقع دون قصد فهو **بدل غلط** موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم إلى الأول.

قوله:

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ٤٥٦/١

(أو ما يشتمل)

___." (١)

"فإن أصحاب ينسب للأخدود حقيقة فلا يدل على البدل، ولا يشتمل عليه. ولذا قال ابن غازي: معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره، ولا يرد أن بدل البعض والكل كذلك، لأن وجه التسمية لا يوجبها. والحاصل أنه يراد بالاشتمال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية وإلا لم يطرد في شيء منها.

قوله:

(وذا)

أي الذي كالمعطوف ببل أعز بضم الزاي أي أنسبه للإضراب بأن تقول: هو بدل إضراب إن قصد متبوعه معه، وقوله ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب أي وإن وقع للمتبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساده كما قاله سم. وهو المسمى ببدل النسيان، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو **بدل غلط**، وجملة به سلب صفته، ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا إعراب المرادي. ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط عن الاستخدام أي وإن وقع دون قصد فهو **بدل غلط** موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم إلى الأول.

قوله:

(على أربعة أقسام)

زيد خامس وهو بدل كل من بعض كلقيته غدوة يوم الجمعة بنصب يوم إذ لا يصح جعله ظرفا ثانيا لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطي ووجدت له شاهدا في التنزيل قوله تعالى: فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن﴾

(مريم: ٦٠)

وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل بجعل أل في الجنة للجنس.

قوله:

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ٢/١٦٨

(بدل الكل)

سماه المصنف بدل مطابق لوقوعه في أسمائه تعالى نحو: إلى صراط العزيز الحميد الله﴾

(إبراهيم:١، سبأ: ٦)

بالجر وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء تعالى الله عن ذلك.

قوله:

(المساوي له في المعنى)

___." (١)

" اختلف في تعدي عد . بمعنى اعتقد إلى مفعولين فمنعه قوم وزعموا في قوله : (لا أعد الإقتار عدما ولكن ** فقد من قد رزيته الإعدام) أن عدما حال . وليس المعنى عليه . وأثبته آخرون مستدلين بقوله : (فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ** ولكنما المولى شريكك في العدم))

وقوله : تعدون عقر النيب الخ . هـ وجه الاستدلال في البيت الأول أن قوله شريكك . وفي البيت الثاني أن قوله أفضل مجدكم معرفتان لا يجوز نصبهما على الحالية لأنها واجبة التنكير .

وقوله : الكمي المقنعا منصوب على أنه المفعول الأول لتعدون المحذوف بتقدير مضاف والمفعول الثاني محذوف أي : لولا تعدون عقر الكمي أفضل مجدكم . ولا يجوز أن يكون من العد بمعنى الحساب قال اللخمي في شرح أبيات الجمل وأما عد من العدد وهو إحصاء الشيء فيتعدى لمفعولين أحدهما بحرف الجر . وقد يحذف تقول : عددتك المال وعددت لك المال . هـ .

فهو متعد باللام وتقدير من لا يستقيم . وقدر بعضهم من حروف الجر من وقال : هلا تعدون ذلك من أفضل مجدكم . نقله ابن المستوفى في شرح أبيات المفصل . وفيه نظر . وذكر أيضا وجوها أخر : منها أن أفضل مجدكم بدل من عقر النيب . وفيه أن هذا ليس بدل اشتمال ولا بدل بعض لعدم الضمير ولا بدل كل لأنه غيره ولا **بدل غلط** لأنه لم يقع في الشعر . و منها أنه منصوب على

___

." (٢)

___

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ٢/٧٠١

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٣/٥٦

"وبدل الاشتمال(١)، وبدل الغلط(٢). تقول: «جاءزيد أخوك(٣)»، «أكلت الرغيف ثلثه(٤)»، «نفعني زيد علمه(٥)»، «ورأيت زيدا الفرس(٦)»، أردت أن تقول الفرس(٧) فغلطت فأبدلت زيدا منه(٨).

---

(١) وهو: أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق الإجمال.

(٢) من اللفظ الذي ذكر غلطا لا أنه الغلط.

(٣) فأخو بدل من زيد بدل شيء من شيء(١).

(٤) أو نصفه، أو ثلثيه، فثلثه بدل من الرغيف، بدل بعض من كل(٢).

(٥) فعلمه بدل من زيد بدل اشتمال(٣).

(٦) فالفرس: بدل من زيد **بدل غلط**.

(٧) صوابه: فأبدلت الفرس من زيد، فهذه أقسام البدل في الاسم.

وأما في الفعل فقال بعضهم: تجري فيها الأقسام الأربعة، مثال بدل شيء من شيء: ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب ﴾ (٤)، وبدل البعض من الكل إن تصل تسجد لله يرحمك(٥)،

---

(١) مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف ضمير مضاف إليه.

(٢) منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والهاء ضمير مضاف إليه.

(٣) مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وعلم: مضاف، والهاء مضاف إليه.

(٤) فمن: اسم شرط جازم ويفعل مجزوم على أنه فعل الشرط وذا: اسم إشارة مبني على السكون، محله نصب على المفعولية، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، ويلق: مجزوم على أنه جواب الشرط وجزاؤه، ويضاعف: بدل من يلق.

(٥) فإن: حرف شرط جازم، وتصل: مجزوم على أنه فعل الشرط، وتسجد: بدل من تصل، ويرحم: جواب الشرط وجزاؤه، الكاف: ضمير مضاف إليه.." (١)

"٤-بدل إضراب، وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصدا . ولكن يضرب عنه المتكلم ويتركه دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل .

٥-بدل غلط، وهو ما يذكر فيه المبدل منه غلطا، ثم يذكر البدل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدل من اللفظ

---

(١) حاشية الأجرومية، ص/٩٢

الذي ذكر غلطا، لا أنه هو الغلط .

٦-بدل نسيان، وهو : ما يذكر فيه المبدل منه قصدا . ثم يتبين للمتكلم فساد قصده. فيذكر البدل الذي هو الصواب، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانا، لا أن البدل ذكر نسيانا، والفرق بين هذا وسابقه أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان. فالمبدل منه في الأول ذكر غلطا، وفي الثاني ذكر نسيانا، وهذه الأنواع الثلاثة لا تحتاج إلى ضمير يربط البدل بالمبدل منه .

ومثالها : تصدقت بدرهم دينار . فهذا المثال يصلح للثلاثة، فإن كان المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه وتركه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار. وجعل الأول في حكم المتروك فهو بدل إضراب، وهذا معنى قول المصنف : (بحسب قصد الأول والثاني) .

وإن كان المتكلم أراد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم، فهو **بدل غلط**. وهذا معنى قوله : (أو الثاني وسبق اللسان) أي : أو قصد الثاني وسبق اللسان إلى الأول .

وإن كان قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطق به تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار بظهور الخطأ في القصد الأول فهو بدل نسيان، وهذا معنى قوله : (أو الأول وتبين الخطأ) أي : أو قصد الأول وتبين الخطأ في قصده .

باب في حكم العدد تذكيرا وتأنيثا." (١)

"وقال أبو حيان رحمه الله: وهذا ـ القول بأنها لحن ـ قول خطأ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائلة إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى. اهـ(١)

خامسا: وجه هذه القراءة أنها محملة للفظ؛ لأنه لما جاء اللفظ على صورة الأمر، أجري النصب مجرى جواب الأمر.(٢)

وأيضا فقد قال في قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ [آل عمران: ٥٩]: قرأ ابن عامر بالنصب، وهذا وهم. اهـ(٣)

وقال في موضع سورة مريم: [٣٥]: هذا غلط في العربية. اهـ(٤)

وتوهيم هذه القراءة غلط؛ إذ هي قراءة متواترة، يجاب عنها كما أجيب عن الأولى.

---

(١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص/٢٦٧

٥- قوله تعالى: ﴿ شيوخا ﴾ [غافر: ٦٧].
قال ابن مجاهد رحمه الله: وروى ہبيرة(٥) عن حفص(٦) عن عاصم(٧) أنه كسر الشين من ﴿ شيوخا ﴾ وحدها، وهو غلط. اهـ(٨)

---

(١) - البحر المحيط: ٥٣٦/١.
(٢) - أطال الإمام السخاوي رحمه الله الاحتجاج لهذه القراءة والرد على الطاعنين فيها بما يحسن الرجوع إليه.
انظر: فتح الوصيد: ٦٦٠/٢-٦٦٦، الحجة للفارسي: ٢٠٦/٢.
(٣) - السبعة: ٢٠٦-٢٠٧.
(٤) - كذا في النسخة الخطية: ق١٠٩/ب، وفي النسخة المطبوعة: ٤٠٩، خطأ **بدل غلط**.
(٥) - ابن محمد التمار، مشهور بالإقراء والمعرفة، قيل لم يخالف عمرو بن الصباح إلا في خمسة أحرف. اهـ غاية النهاية: ٣٥٣/٢، معرفة القراء: ٤١٣/١.
(٦) - ابن سليمان البزاز، صاحب الرواية المشهورة في أقطار الأرض (٩٠-١٨٠هـ). غاية النهاية: ٢٥٤/١-٢٥٥.
(٧) - ابن بهدلة الحناط، أحد القراء السبعة (ت:١٢٧هـ). غاية النهاية: ٣٤٦/١-٣٤٩.
(٨) - النسخة الخطية: ق٤٦/أ.." (١)

"وعلى هذا سمي الطريق لقما وملتقما لأنه يلتقم سالكه أو يلتقمه سالكه.

وأصله السين، وقد قرأ به قنبل حيث ورد وإنما أبدلت صادا لأجل حرف الاستعلاء وإبدالها صادا مطرد عنده نو: صقر في سقر، وصلح في سلح، وإصبع في اسبع، ومصيطر في مسيطر، لما بينهما من التقارب. وقد تشم الصاد في الصراط ونحوه زايا، وقرأ به خلف حيث ورد، وخلاد الأول فقط، وقد تقرأ زايا محضة، ولم ترسم في المصحف إلا بالصاد مع اختلاف قراءاتهم فيها كما تقدم.
والصراط يذكر ويؤنث، فالتذكير لغة تميم، وبالتأنيث لغة الحجاز، فإن استعمل مذكرا جمع في القلة على أفعلة، وفي الكثرة على فعل، نحو: حمار وأحمرة وحمر، وإن استعمل مؤنثا قياسه أن يجمع على أفعل

---

(١) قراءات حكم عليها ابن مجاهد بالغلط، ص/١١

نحو: ذراع وأذرع. والمستقيم: اسم فاعل من استقام بمعنى المجرد، ومعناه السوي من غير اعوجاج وأصله: مستقوم، ثم أعل كإعلال نستعين، وسيأتي الكلام مستوفى على مادته عند قوله تعالى: ﴿يقيمون الصلاة﴾.

* ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضآلين ﴾

قوله تعالى: ﴿صراط الذين﴾: بدل منه بدل كل من كل، وهو بدل معرفة من معرفة، والبدل سبعة أقسام، على خلاف في بعضها، بدل كل من كل، بدل بعض من كل، بدل اشتمال، **بدل غلط**، بدل نسيان، بدل بداء، بدل من بعض. أما الأقسام الثلاثة الأول فلا خلاف فيها، وأما بدل البداء فأثبته بعضهم مستدلا بقوله عليه السلام: "إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر"، ولا يرد هذا في القرآن، وأما الغلط والنسيان فأثبتهما بعضهم مستدلا بقول ذي الرمة:

٧٢- لمياء في شفتيها حوة ◌ لعس * وفي اللثاث وفي أنيابها شنب

(٤١/١)

---." (١)

"والضمير في "آتاه" فيه وجهان، أحدهما - وهو الأظهر - أن يعود على "الذي"، وأجاز المهدوي أن يعود على "إبراهيم" أي: ملك النبوة. قال ابن عطية: "هذا تحامل من التأويل" وقال الشيخ: "هذا قول المعتزلة، قالوا: لأن الله تعالى قال: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ والملك عهد، ولقوله تعالى: ﴿فقد آتينآ آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما﴾ قوله: ﴿إذ قال﴾ فيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه معمول لحاج. الثاني: أن يكون معمولا لآتاه، ذكره أبو البقاء. وفيه نظر من حيث إن وقت إيتاء الملك ليس وقت قول إبراهيم: ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾، إلا أن يتجوز في الظرف كما تقدم. والثالث: أن يكون بدلا من "أن آتاه الله الملك" إذا جعل بمعنى الوقت، أجازه الزمخشري بناء منه على أن "أن" واقعة موقع الظرف، وقد تقدم ضعفه، وأيضا فإن الظرفين مختلفان كما تقدم إلا بالتجوز المذكور. وقال أبو البقاء: "وذكر بعضهم أنه بدل من "أن آتاه" وليس بشيء، لأن الظرف غير المصدر، فلو كان بدلا لكان غلطا إلا أن تجعل "إذ" بمعنى "أن" المصدرية، وقد جاء ذلك" انتهى. وهذا بناء منه على أن "أن" مفعول من أجله / وليست واقعة موقع الظرف، أما إذا اكنت "أن" واقعة موقع الظرف فلا تكون **بدل غلط**، بل بدل كل من

---

(١) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ص/٤١

كل، كما هو قول الزمخشري وفيه ما تقدم، مع أنه يجوز أن تكون بدلا من "أن آتاه" و "أن آتاه" مصدر مفعول من أجله بدل اشتمال، لأن وقت القول لاتساعه مشتمل عليه وعلى غيره. الرابع: أن العامل فيه "تر" من قوله: "ألم تر" ذكره مكي، وهذا ليس بشيء، لأن الرؤية على كلا التفسرين المذكورينفي نظيرتها لم تكن في وقت قوله: ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾.

(٨٩/٣)

---." (١)

"قد ركب: قد حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ركب فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، وزيد فاعل، مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، حمارا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، فرسا بدل الغلط، وبدل المنصوب منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره.

بدل الغلط محله اللسان، وليس القلب، أراد أن يخبر أولا بأنه ركب فرسا فسبق لسانه فقال: حمارا، ثم أتى بالمقصود، إذا حمارا ليس مقصودا، وفرسا هو المقصود، [يبغي اللعب] يعني ركب، لأنه يبغي ويريد اللعب واللعب هو اللهو. وبدل الغلط مختلف فيه، هل هو موجود في لغة العرب أو لا؟ لذلك لا يوقف على مثال واحد في الشعر أنه يحكم عليه بأنه **بدل غلط**، ولذلك أنكره الكثيرون نثرا وشعرا، قالوا: لأنه ليس بفصيح بل هو غلط في اللسان، فحينئذ لا يمكن أن يكون في المنثور الفصيح، ولا في الشعر الفصيح، لأنه غلط أراد أن يخبر عن شيء فأخبرك عن شيء آخر فسبق لسانه فذكر شيئا لم يرد ذكره، فكيف يكون في الفصيح؟! ولذلك اختلف فيه أربعة أقوال:

الأول: من أثبته نظما ونثرا.

الثاني: من نفاه نظما ونثرا.

الثالث: من أثبته نثرا لا نظما.." (٢)

---

(١) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ص/٩٤٤

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٤٩١

"الرابع: من أثبته نظما لا نثرا.

نظما أي شعرا، والمسألة فيها خلاف، لكن عز أن يوجد مثال منقول عن العرب وهو **بدل غلط**، والله أعلم.." (١)

"قال الشارح: اعلم أنه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء، ويكون على ضربين: أحدهما: مرفوع لا غير، والآخر: يدخل بين المجزومين، وتكون أنت مخيرا بين الجزم على البدل من الأول، وبين الرفع على الحال. فأما ما يكون رفعا لا غير فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل، فلا يكون بدلا منه، وذلك "إن تأتنا تسألنا نعطك"، و"إن يأتني زيد يضحك أكرمه". لا يحسن في ذلك غير الرفع، لأن "يضحك" و"تسأل" ليس من الإتيان في شيء، فهو في موضع الحال، كأنه قال: "إن يأتني زيد ضاحكا"، و"إن تأتني سائلا". فإن أبدلته منه على أنه **بدل غلط**، لم يمتنع، كأنك أردت الثاني، فسبق لسانك إلى الأول، فأبدلته منه، وجعلت الأول كاللغو على حد "مررت برجل حمار". ولا يكون في الفعل من البدل إلا بدل الكل، وبدل الغلط، ولا يكون فيه بدل بعض، ولا اشتمال، ولو قلت: "إن تأتني تمشي أمش معك" جاز أن ترفع "تمشي"، فيكون معناه: "إن تأتني ماشيا أمش معك"، وجاز أن تجزم على البدل من الأول؛ لأن "تأتني" في معنى "تمش" لأن المشي ضرب من الإتيان والضحك والسؤال ليسا من جنس الإتيان. فأما قوله [من الطويل]:

متى تأته تعشو ... إلخ

الشاهد فيه رفع "تعشو" على أنه حال، والمراد: متى تأته عاشيا، أي: قاصدا في الظلام، يقال: "عشوته" أي: قصدته ليلا، ثم اتسع، فقيل لكل قاصد: "عاش. وعشوت النار أعشو إليها إذا استدللت عليها ببصر ضعيف. تجد خير نار، أي: تجدها معدة للضيف الطارق. وأما قول الآخر [من الطويل]:

متى تأتنا تلمم ... إلخ

= الإعراب: "متى": اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به متعلق بـ"تجد". "تأتنا": فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، و"نا": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. "تلمم": فعل مضارع، بدل من "تأتنا"، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. "بنا": جار ومجرور متعلقان بـ"تلمم". "في ديارنا" جار ومجرور

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٤٩٢

متعلقان بحال محذوفة من الضمير "نا"، في قوله: "بنا"، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "تجد": فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. "حطبا": مفعول به منصوب بالفتحة. "جزلا": نعت منصوب بالفتحة. "ونارا": الواو: حرف عطف، و"نارا": اسم معطوف منصوب. "تأججا": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحطب أو إلى النار، والألف: للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعا، وأصله: تتأججن، فحذفت إحدى التاءين، وقلبت النون ألفا.

وجملة "متى تأتنا ... تجد": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تأتنا": في محل جر بالإضافة. وجملة "تجد": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو "إذا". وجملة "تأججا": في محل نصب نعت لـ "حطبا، أو"نارا".

والشاهد فيه قوله: "متى تأتنا تلمم" حيث جزم الفعل "تلمم" على البدل من الفعل تأتنا".." (١)

"ويلزم على سياق كلامه أن يكون **بدل غلط**.

وبدل الغلط لا يكون إلا في يديه الكلام وما يصدر عن غيره روية.

وقال بعض الملغزين:

١١٠ - (إذا الخل زيدا بالوصال يكن لنا ... خليلا فقد خان العهود وضيعا)

الهمزة من (إذا) فعل أمر من وأى يئي إذا وعد، وقد تقدم مثله.

و (ذا) اسم إشارة، والخل: صفته، وزيدا: بدل أو عطف بيان.

وبالوصال: مفعول ثان ل (إ) ، واستعماله بالباء بعيد في لغة العرب، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وعدكم الله مغانم كثيرة﴾ .

وقال ملغز آخر:

١١١ - (ولست بطاو خشية الفقر ساغبا ... أضن بما تحويه مني الأصابعا)

نصب الأصابع بطاو، والمراد البخل، وساغبا خبر ثان أو حال من الضمير في طاو، وأضن مثله.

و (ما) موصولة، وتحويه صلتها، وفي تحويه ضمير من الأصابع، وخشية الفقر: مفعول له من صلة طاو، وتقديره: ل // ست طاويا مني الأصابع ضانا بما تحويه خشبة (٢٢ أ) الفقر.

وقال آخر:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٨٢/٤

١١٢ - (وقيل متى تحل بلاد نجد ... فقلت لهم إذا جاء الربيعا)

الربيع ظرف زمان، وهو جواب متى، وفي جاء ضمير منه، التقدير: فقلت في الربيع إذا جاء.

وقال متعسف:

١١٣ - (ويح يوم الفراق إذا سار عمرو ... وحدينا الركاب نسري جميعا)." (١)

"باب البدل

ص: وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير. ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا. فإن اتحدا معنى يمي بدل كل من كل، ووافق أيضا في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد وضديه ما لم يقصد التفصيل، وقد يتحدان لفظا إن كان مع الثاني زيادة بيان. ولا يتبع ضمير حاضر في غير إحاطة إلا قليلا. ويسمى بدل بعض إن دل على بعض الأول، وبدل اشتمال إن باين الأول وصح الاستغناء به عنه ولم يكن بعضه، وبدل إضراب أو بداء إن باين الأول مطلقا وقصدا، وإلا **فبدل غلط**.

ويختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيرا، وبتضمن ضمير أو ما يقوم مقامه.

ش: البدل تابع للمبدل منه، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره، ولذلك يعاد معه العامل كثيرا نحو: (للذين استضعفوا لمن آمن منهم) و: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله) وكقول النبي صلى الله عليه وسلم: "وإنما نزل القرآن بلساني، بلسان عربي مبين" وكقول الأخطل:

حوامل حاجات ثقال تجرها ... إلى حسن النعمى سواهم نسل." (٢)

"يعقوب: (وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها).

وبدلا البعض والاشتمال متباينان لفظا ومعنى، لكن بينهما وبين متبوعهما ملابسة تجعلهما في حكم المتحدين، فالمباينة فيما بينهما مقيدة لا مطلقة، بخلاف بدل الإضراب فإنه مباين لفظا ومعنى، ولا ملابسة بينه وبين المتبوع، فكان التباين بينهما مطلقا لا مقيدا.

وإن كان الأول عاريا من القصد كقولك وقد رأيت زيدا لا عمرا: رأيت عمرا زيدا، **فبدل غلط** وذكر بل أيضا هنا حسن.

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب علي بن عدلان ص/٥٧

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٣٢٩

ويختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيرا نحو:

ألفيتني حلمي مضاعا

ويختصان أيضا بتضمنهما ضميرا عائدا على المبدل منه نحو: ضربت زيدا رأسه، وأعجبتني الجارية حسنها.

وقد يستغنى عن لفظ الضمير بظهور معناه نحو: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) وقول الشاعر:

لقد كان في حول ثواء ثويته ... تقضى لبانات ويسأم سائم

ويجوز البدل بالألف واللام كقولك: ضربوك ذات الرأس. ومنه على أحد الوجهين قوله تعالى: (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) ومنه قول الراجز:

غمرت بالإحسان كل الناس ... ومن رجاك آمن من ياس

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى: (قتل أصحاب." (١)

"كون التابع **بدل غلط** أو نسيان أو إضراب.

ويجوز الحكم على أن الصالحة للتفسير بكونها مصدرية، فتقول: أشرت إليه أن أفعل. على معنى: أشرت إليه بالفعل، بدليل ظهور الباء في قولهم: أوعزت إليه بأن افعل.

وإذا ولي أن هذه مضارع، فإن كان مثبتا كقولك: أوحيت إليه أن يفعل، جاز رفعه على معنى أي، ونصبه على جعل أن مصدرية.

وإن كان بعد "لا" جاز جزمه على النهي، وكون أن مصدرية، ورفعه ونصبه على النفي ومعنى أي، أو كون أن مصدرية.

وزعم الكوفيون في أن أنها حرف مجازاة في مثل قوله:

أتجزع أن أذنا قتيبة حزتا ... جهارا ولم تجزع لقتل ابن مالك

لصحة وقوع إن موقعها، كقولك: أتجزع إن أذنا قتيبة حزتا؟ والصحيح أنها مصدرية مقدر معها اللام، كأنه قال: أتجزع لأن حزت أذنا قتيبة.

ولا تدل أن على نفي خلافا لبعضهم.

فص: ص: المنصوب بعد حتى مستقبل، أو ماض في حكمه، وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها، أو متسبب، عنه، وإن كان الفعل حالا أو مؤولا به رفع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٣٣٧

وكون ما بعدها فضلة متسببا عما قبلها ذا محل صالح للابتداء، فإن دل على حدث غير واجب تعين النصب خلافا للأخفش.

ش: حتى الداخلة على المضارع إما حرف بمعنى إلى أو كي، فيليها المضارع غاية لما قبلها أو مسببا عنه، وينصب بأن مضمرة لكونه من تمام الكلام الذي." (١)

"وذو اشتمال شرطه إمكان أن ... يبين في حذف، وحذفه حسن

إلى نحو: "أعجبتني الجارية حسنها" فإنه جائز.

لأن الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية، فإنه يفهم معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعة حسنا في الكلام.

وكذا نحو قولك: "خلع ابني ابنك ثوبه".

بخلاف ما يفهم معناه في الحذف مع كونه١ لا يحسن التكلم به نحو قولك: "أسرجت زيدا فرسه".

فإن هذا لا يستجاز؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله، ولا يحسن.

فلو ورد مثل هذا في كلام كان **بدل غلط**.

واشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض، والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه.

والصحيح عدم اشتراطه.

لكن وجوده أكثر من عدمه كقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ ٢.

---

١ ع، ك "مع أنه".

٢ من الآية رقم "٢١٧" من سورة "البقرة".." (٢)

"الأول: بدل كل من كل؛ كقولك: (هذا زيد أخوك) ، وكقوله تعالى: ﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾ ١. [١٢٢/ أ]

والثاني: بدل بعض من كل؛ كقولك: (هذا زيد وجهه) ، وكقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ ٢.

والثالث: بدل الاشتمال٣؛ كقولك٤: (أعجبني زيد عقله) ، وكقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٥٣/٤

(٢) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١٢٧٩/٣

قتال فيه﴾ ٥ [أي: عن قتال في الشهر الحرام] ٦.

والرابع: بدل الغلط والنسيان٧؛ ولا يقع شيء من ذلك في القرآن،

---

١ من الآيتين ١، ٢ من سورة إبراهيم؛ في قراءة الجر على أن لفظ الجلالة بدل من الحميد؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي.

وقرأ بالرفع نافع، وابن عامر.

ينظر: السبعة ٣٦٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٣٤، والمبسوط ٢٥٦، وحجة القراءات ٣٧٦.

٢ من الآية: ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج.

٣ في ب: اشتمال.

٤ في أ: كقوله.

٥ من الآية: ٢١٧ من سورة البقرة.

٦ ما بين المعقوفين ساقط من أ.

٧ من النحاة من جعل هذا البدل قسمين؛ كابن الناظم، وابن عقيل، وغيرهما:

بدل غلط ونسيان؛ وهذا القسم الأول، وقد مثل له الشارح.

وبدل إضراب، نحو قولك: (أكلت ثمرا زبيبا) .

ومنهم من جعله ثلاثة أقسام، كالرضي، وابن هشام، وغيرهما:

بدل إضراب، ويسمى أيضا: (بدل البداء) ؛ وهو ما كان قصد كل واحد منهما صحيحا.

وبدل غلط: إن لم يكن مقصودا ألبتة ولكن سبق إليه اللسان.

وبدل نسيان: وهو ما كان مقصودا وتبين فساد قصده بعد ذكره.

ينظر: ابن الناظم ٥٦٦، وشرح الرضي ١/٣٣٩، ٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥٢، وأوضح المسالك ٣/٦٦، وابن عقيل ٢/٢٢٨، والتصريح ٢/١٥٨، ١٥٩، والهمع ٥/٢١٤، ٢١٥، والأشموني ٣/١٢٥.." (١)

"قال يس معلقا على هذا: "قال المرادي: وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله: سواء عليك النصر أم بت ليلة". ج٢ ص١٤٢.

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ابن الصائغ ٢/٧١٦

٥- في باب البدل: بدل الاشتمال.

قال يس: "قال الدنوشري: قال المرادي: لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين: أحدهما إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثم جعل نحو "أعجبني زيد أخوه" بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول، والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو "أسرجت زيدا فرسه" لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا الكلام لكان **بدل غلط"**. ج٢ ص١٥٧.

٦- في باب نوني التوكيد: في فصل: تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام، في قراءة ابن ذكوان: "ولا تتبعان" بتخفيف النون. قال الأزهري: "مكسورة -أي النون- على كون الواو للعطف ولا للنهي، قال الشارح: ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع، قال يس معقبا على قوله: قال الشارح ... إلخ: "قال المرادي: فإن وردت بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان: "ولا تتبعان" نص على ذلك في التسهيل" ٢/ ٢٠٧.

٧- في باب الإبدال. فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء. الشرط التاسع. في معنى قول الناظم:

وإن لحرفين ذا الإعلال استحق ... صحح أول وعكس قد يحق

فالعكس هو إعلال الأولى وتصحيح الثانية مثل آية في أسهل الأقوال. قال يس معلقا: "قال المرادي: ومثل آية غاية وأصلها غيية فأعلت الياء الأولى وصححت الثانية. وثاية: وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه يثوي عندها، وطاية: وهي السطح والدكان أيضا، والآية هي الطائفة المخصوصة من القرآن ... ". ج٢ ص٣٨٨.

٨- في باب الإدغام: "هلم" عند قول الأزهري: "وإذا اتصل بالمدغم هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح ... ".." (١)

"الثاني: بدل بعض من كل، نحو: "قبضت المال نصفه" والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله.

وعن الكسائي وهشام: أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه؛ ولذلك منع أن يقال: "بعض الرجلين لك١" أي: أحدهما.

الثالث: بدل اشتمال، وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقا له ولا بعضا.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٨/١

وقيل: هو ما لابس الأول بغير الكلية والجزئية.

وقيل: إما دال على معنى في متبوعه نحو: "أعجبني زيد حسنه".

أو مستلزم معنى فيه نحو: "أعجبني زيد ثوبه".

والأول هو الكثير.

الرابع: بدل مباين مطلقا، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه؛ ولهذا شبهه بالمعطوف ببل، وهو قسمان سيأتي ذكرهما.

تنبيهات:

الأول: لا بد في "بدل"٢ الاشتمال من مراعاة أمرين:

أحدهما: إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثم جعل نحو: "أعجبني زيد أخوه" بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول، والآخر: حسن الكل١م على تقدير حذفه، ومن ثم امتنع نحو: "أسرجت زيدا فرسه"؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف، فلا يستعمل مثله ولا يحسن.

فلو ورد مثل هذا في الكلام، لكان **بدل غلط**.

الثاني: اشتراط أكثر النحويين في بدل "البعض"٣ وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه.

---

١ ب، جـ.

٢ أ، جـ.

٣ أ، ب، وفي جـ "الغلط".." (١)

"لمياء في شفتيها حوة لعس ... .

قال: "لعس" **بدل غلط**؛ لأن الحوة السواد، واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره؛ لإمكان تأويله١.

فإن قلت: ما معنى قوله: "به سلب"؟

قلت: يعني: أن بدل الغلط سلب الحكم عن الأول وأثبته للثاني.

فإن قلت: كيف قال: "ودون قصد" ولا بد من قصد البدل في النوعين، أعني: بدل الإضراب وبدل الغلط؟

قلت: إنما يعني نفي القصد في بدل الغلط "بقصد الأول لا الثاني"٢.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠٣٧/٢

تنبيه:

زاد ابن عصفور بدل النسيان نحو: "مررت برجل امرأة" إذا توهمت أن الممرور به رجل، ثم تذكرت أنه امرأة. وقد أدرجه الشارح في بدل الغلط، وإدراجه في بدل الإضراب أقرب. ولما ذكر أقسام البدل مثلها في قوله:

= الإعراب: "لمياء" خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة، أي: هي لمياء، "في شفتيها" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "حوة" مبتدأ مؤخر، "لعس" بدل غلط من "حوة"، "في اللثات" جار ومجرور خبر مقدم، "وفي أنيابها" عطف عليه، "شنب" مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: "لعس" فإنه بدل غلط من "حوة"؛ لأن الحوة السواد، واللعس سواد تشوبه حمرة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٣٨/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٦/ ٢.

١ كأن يقال: "لعس" مصدر وصفت به الحوة، أي: حوة لعساء. هذا، وقد قيل: كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فلعس بدل كل من كل، فلا شاهد فيه. هـ صبان ٩٨/ ٣.

٢ أ، جـ أي: نفي قصد الأول، وفي ب "يقصد الثاني لا الأول".." (١)

"كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلا مدى

فزره خالدا بدل كل، وقبله اليدا بدل بعض، واعرفه حقه بدل اشتمال، وخذ نبلا مدى بدل إضراب إن قدر قصد الأول، وبدل غلط إن قدر عدم قصده.

فإن قلت: قد فهم من كون البدل تابعا، أنه يوافق متبوعه في الإعراب، فما حاله في التعريف والتذكير والإفراد وأضدادها؟

قلت: أما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إِلَى صراط العزيز الحميد، الله﴾ ١، في قراءة من جر.

والنكرة من النكرة نحو: ﴿إن للمتقين مفازا، حدائق وأعنابا﴾ ٢.

والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾ ٣.

والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لنسفعن بالناصية، ناصية كاذبة﴾ ٤.

واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة، واشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتحاد اللفظ، وكونها موصوفة، كذلك نقل المصنف.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠٤١/٢

ونقل غيره اشتراط الأول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة، وكلام أهل الكوفة يدل على عدم اشتراطه، ووافقهم على اشتراط "الثاني طائفة من

---

١ فالله بدل من "العزيز"، وهو من الآية ١، ٢ من سورة إبراهيم.

٢ "حدائق" بدل من "مفازا"، وهو من الآية ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

٣ فالصراط الثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدل من الأول وهو نكرة، وهو من الآية ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى.

٤ فناصية الثانية نكرة، وقد أبدلت من الأولى وهي معرفة، وهي من الآية ١٥، ١٦ من سورة العلق.." (١)

"ثم الأول إن لم يكن مقصودا البتة، ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو بدل الغلط، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم.

وإن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده؛ فبدل نسيان؛ أي: بدل شيء ذكر نسيانا.

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان١؛ والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط**.

وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا؛ فبدل الإضراب، ويسمى أيضا بدل البداء٢.

وقول الناظم: "خذ نبلا مدى" يحتمل الثلاثة؛ وذلك باختلاف التقادير؛ وذلك لأن النبل: اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مدية؛ وهي السكين.

فإذا كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى، فسبقه لسانه إلى النبل؛ **فبدل غلط**.

وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة؛ وأن الصواب الأمر بأخذ المدى؛ فبدل نسيان.

وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المتروك؛ فبدل إضراب وبداء.

والأحسن فيهن أن يؤتى ببل٣.

---

١ الجنان -بفتح الجيم: هو القلب.

٢ البداء -بفتح الباء وبالدال المهملة: هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهرا؛ والمراد أن يظهر لك الصواب، بعد خفاء حاله عليك.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠٤٢/٢

٣ لئلا يتوهم: أن "مدى" صفة لنبل. والمعنى: نبلا حادا على ما بينه المصنف.

توجيهات: أ– لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتنكير، فقد يكونان معرفتين؛ كقوله تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ ؛ بجر كلمة "الله" على أنها بدل من =." (١)

"والتابع جنس يشمل جميع التوابع

والمقصود بالحكم فصل مخرج للنعت والبيان والتأكيد فإنهن متممات المقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ولنحو جاء القوم لا زيد فإن زيدا منفي عنه الحكم فلا يصح أن يقال أنه المقصود بالحكم ولنحو عمرو في جاء زيد وعمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم حتى عمرو فإنه مقصود بالحكم مع الأول فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم

وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمرو فإنه وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف

وأقسامه ستة بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل اضراب وبدل نسيان **وبدل غلط**." (٢)

"وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو إذا كنت إنما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا

وبدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والأصل أنك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك إلى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه النحويون بدل الغلط ألا ترى أن الحمار بدل من زيد وأن زيدا إنما ذكر غلطا ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل إضراب وان كان المقصود انما هو الثاني وان كان الأول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان." (٣)

"ولأجل ذلك جعل نحو (أعجبني زيد أخوه) بدل إضراب١ إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول. وكذلك نحو (أسرجت زيدا فرسه) ٢.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/٣٦٧

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين ابن هشام ص/٥٦٨

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين ابن هشام ص/٥٧٠

لأنه، وإن فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعماله، بل لا يستعمل. وبتقدير أن يرد مثله فيحمل على الغلط٣.

الثالث: زاد بعضهم٤ في أقسام البدل بدل كل من بعض، كقول امرىء القيس:

١٧٦- كأني غداة البين يوم تحملوا ٥ ... .

---

١ لا بدل اشتمال، لأن الثاني لم يشتمل عليه الأول، ولأنه لو حذف الثاني، وقلت: (أعجبني زيد) لم يفهم معناه، فلا يصح، لأن الإعجاب لم يقع على (زيد) وإنما هو على (أخيه) . ينظر شرح القطر للفاكهي ٢/٢٥٣.

٢ فيكون (فرسه) في قولك: (أسرجت زيدا فرسه) **بدل غلط**، لا بدل اشتمال.

٣ قوله: (فيحمل على الغلط) أي على بدل الغلط.

٤ ذكر العلماء هذا القول ولم ينسبوه لقائل. وقد اختار السيوطي هذا القول في همع الهوامع ٢/١٢٧. فقال: (والمختار، خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح) .

٥ صدر بيت من الطويل، وهو من معلقة امرىء القيس المشهورة وعجزه:

.... لدى سمرات الحي ناقف حنظل

البين: الفراق، سمرات جمع سمرة وهي شجرة الصمغ. والناقف: هو المستخرج حب الحنظل وهو شجر مر له حرارة تدمع العين.

ينظر ديوان امرىء القيس ص ٩ وشرح القصائد الطوال للأنباري ص ٢٣ وقد وورد البيت في مجالس ثعلب ١/٨٢ والبسيط لابن أبي الربيع ١/٣٩٣ وارتشاف الضرب ٢/٦٢٥ وتوضيح المقاصد ٣/٢٥٠ والعيني ٤/٢٠١ وهمع الهوامع ٢/١٢٧ وشرح الأشموني ٣/١٢٦.

والشاهد قوله: (غداة البين يوم تحملوا) حيث أبدل (يوم تحملوا) من (غداة البين) بدل كل من بعض، لأن اليوم أعم من الغداة.." (١)

"﴿إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ ١ في قراءة الجر، وإنما يطلق "كل" على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا.

والثاني: بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله، قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري الجوجري ٢/٧٩١

الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى: ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ ٢ أو مقدر نحو: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ ٣ أي منهم.

والثالث: بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، وسرق زيد ثوبه أو فرسه، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة، ومثله قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ ٤ ومثل المقدر قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ ٥ أي النار فيه، وقيل الأصل ناره ثم نابت "أل" عن الضمير.

والرابع البدل المباين، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله:

٥٦٧-

"وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب ... ودون قصد غلط به سلب"

أي: تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قصد أولا لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط** وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء.

---

١ إبراهيم: ١.

٢ المائدة: ٧١.

٣ آل عمران: ٩٧.

٤ البقرة: ٢١٧.

٥ البروج: ٥، ٤.." (١)

"ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله:

٥٦٨-

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأشموني ٣/٤

كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلا مدى"

فخالدا: بدل كل من كل، و"اليد": بدل بعض، و"حقه": بدل اشتمال، و"مدى": يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة، وذلك باختلاف التقادير، فإن "النبل" اسم جمع للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل **فبدل غلط**، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن بـ"بل".

تنبيهات: الأول: زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله "من الطويل":

٨٦١-

كأني غداة البين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحي ناقف حنظل

٨٦١- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانة ص٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٦، ٣٧٧؛ والدرر ٦/ ٦٠؛ ولسان العرب ٩/ ٢٣٩ "نقف"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠١.

اللغة: البين: الفراق. تحملوا: ارتحلوا. لدى: عند. السمرات: ج السمرة، وهي شجرة الطلح. ناقف الحنظل: الذي يشق ثمره ليستخرج بزره فتدمع عيناه. والحنظل: نبات مر.

المعنى: يصور الشاعر سيلان دمعه من شدة حزنه على فراق أحبته بسيلان دمع من ينقف الحنظل لأنه لا يتمالك احتباس دمعه.

الإعراب: كأني: حرف مشبه بالفعل، و"الياء": ضمير في محل نصب اسم "كأن". غداة: ظرف زمان متعلق بـ"ناقف"؛ وهو مضاف. البين: مضاف إليه مجرور. يوم: ظرف زمان بدل من "غداة"، وهو مضاف. تحملوا: فعل ماض، "الواو": ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. لدى: ظرف مكان متعلق بـ"تحملوا"، وهو مضاف. سمرات: مضاف إليه، وهو مضاف. الحي: مضاف إليه مجرور. ناقف: خبر "كأن" مرفوع وهو مضاف. حنظل: مضاف إليه مجرور.

وجملة "كأني ناقف حنظل": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تحملوا": في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "تحملوا" حيث وردت بدلا من"غداة" لكن الجمهور نفوه وتأولوه.." (١)

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأشموني ٣/٥

"ونفاه الجمهور وتأولوا البيت١.

الثاني: رد السهيلي رحمه الله تعالى، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه فإذا قلت: "أكلت الرغيف ثلثه" إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم.

الثالث: اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال؛ فقيل: هو الأول، وقيل: الثاني، وقيل: العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين، وذهب في التسهيل إلى الأول.

الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال: لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا، وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة "من البسيط":

٨٦٢-

لمياء في شفتيها حوة لعس ... "وفي اللثاث وفي أنيابها شنب"

فاللعس: **بدل غلط** لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله.

الخامس: قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل؛ أما التنكير وفرعه

---

١ من التأويلات أن "اليوم" يريد به الوقت مطلقا، وليس الوقت الممتد، من طلوع الفجر إلى غروبها، أو مقدر ٢٤ ساعة، وعلى هذا يكون إبدال "اليوم" من "غداة البين" من نوع بدل الكل من الكل.

٨٦٢- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٣٢؛ والخصائص ٣/ ٢٩١؛ والدرر ٦/ ٥٦؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٧ "شنب"، ٦/ ٢٠٧ "لعس"، ١٤/ ٢٠٧ "حوا"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦.

اللغة: اللمياء: التي في شفتيها سمرة. الحوة: الحمرة المائلة إلى السواد في الشفة. اللعس: السمرة في باطن الشفة. اللثاث: ج اللثة، وهي ما حول الأسنان من اللحم. الشنب: صفاء الأسنان.

الإعراب: لمياء: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هي". في شفتيها: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. حوة: مبتدأ مؤخر مرفوع. لعس: بدل من "حوة" مرفوع. وفي الثالث: "الواو" حرف عطف، و"في اللثاث": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر. وفي أنيابها: جار ومجرور معطوف على "في اللثاث" وهو مضاف،

و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. شنب: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة "هي لمياء" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "في شفتيها حوة" في محل رفع نعت "لمياء".

وجملة "في أنيابها شنب": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "حوة لعس" حيث وقعت "لعس" **بدل غلط** من "حوة".." (١)

"بدل اشتمال من "الشهر" والرابط بينهما الهاء المجرورة بـ"في"١.

"ومثال" الضمير "المقدر: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ [البروج: ٤، ٥] "أي: النار فيه"، وهو قول البصريين. "وقيل": لا تقدير، و"الأصل: ناره، ثم نابت "أل" عن الضمير"، وهو قول الكوفيين، والأخدود: شق في الأرض، وأصحابه ثلاثة: أنطيانوس الرومي بالشام، وبختنصر بفارس، ويوسف ذو نواس بنجران، شق كل واحد منهم شقا عظيما [في الأرض] ٢، طوله أربعون ذراعا، وعرضه اثنا عشر ذراعا، وهو الأخدود، وملئوه نارا، وقالوا: من لم يكفر، وإلا ألقي فيه، ومن كفر ترك. قاله الكواشي. وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة، وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل، قال: وذلك أن العرب تحذف المضاف، فإذا قالوا: أكلت الرغيف ثلثه، وأعجبني زيد علمه، فالمعنى: أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد، ثم أبدل من البعض والوصف، ثم حذفا للدليل عليهما.

"والرابع: البدل المباين" للمبدل منه، "وهو ثلاثة أقسام، لأنه لا بد أن يكون مقصودا" بالحكم "كما تقدم في الحد، ثم الأول" وهو المبدل منه، "إن لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق٣ إليه اللسان فهو بدل الغلط، أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم" من ظاهر اللفظ، "وإن كان" الأول "مقصودا، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسيانا.

وقد ظهر" من هذا٤ التقرير "أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان" وهو القلب، "والناظم" في قوله في النظم:

٥٦٧-

.... ودون قصد غلط به سلب

"وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين **بدل غلط**"٥، قال ابن

---

١ في شرح ابن الناظم ص٣٩٤: "لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه، وهو ترك تعظيمه".

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأشموني ٦/٣

٢ إضافة من "ط".

٣ في "أ": "سبق".

٤ سقطت من "ب".

٥ منهم أبو حيان في ال ارتشاف ٢/ ٦٢٥، وابن عقيل في شرحه ٢/ ٢٤٩، وابن الناظم في شرحه ٣٩٥، والمرادي في شرحه ٣/ ٢٥٣.." (١)

"عصفور١: وهذان النوعان جائزان قياسا، ولم يرد بهما سماع. "وإن كان قصد كل واحد٢ منهما صحيحا فبدل إضراب"، وإليه أشار الناظم بقوله:

٥٦٧-

وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ... .

"ويسمى أيضا بدل بداء"، بالدل المهملة والمد. قال ابن عصفور: وهذا النوع مختلف فيه، فقيل: بدل بداء، وقيل: معطوف حذف عاطفه٣. قال في الحواشي: وهو الواو لا بل؛ لأنه لم يثبت حذفها. "وقول الناظم" في النظم:

٥٦٨-

.... وخذ نبلا مدى

"يحتمل الثلاثة" وهي الغلط والنسيان والبداء، "وذلك باختلاف التقادير" بحسب الإرادات، "وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم، والمدى" بالقصر "جمع مدية، وهي السكين، فإن كان المتكلم" بقوله: "خذ نبلا مدى" "إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل، **فبدل غلط٤**، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل"، ابتداء، "ثم تبين له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى، فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول"؛ وهو الأمر بأخذ النبل، "ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأول"٥؛ وهو الأمر بأخذ النبل؛ "في حكم المتروك، فبدل إضراب وبداء"، لأنه أضرب٦ عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني.

"والأحسن فيهن أن يؤتى٧ بـ: بل" لئلا يتوهم إرادة الصفة، أي: نبلا حادة كما تقول: رأيت رجلا حمارا، تريد جاهلا أو٨ بليدا.

---

١ المقرب ١/ ٢٤٣.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ١٩٥/٢

٢ سقطت من "ب".

٣ في المقرب ١/ ٢٤٣: "وهو أن تبدل لفظا تريده من لفظ أردته أولا ثم أضربت عنه".

٤ في "ب": "الغلط".

٥ في "ب": "الأولان".

٦ في "أ": "إضراب"، والتصويب من "ب"، "ط".

٧ في "ط": "يؤول".

٨ سقطت من "ب".." (١)

"مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما أو مؤخرا والقسم الرابع بدل البداء ويسمى بدل الإضراب أيضا وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول بموافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولا أنك مررت برجل ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول فصار كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره (إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها) أخبر أنه قد يصليها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا والخامس بدل الغلط وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد بل سبق اللسان إليه وبهذا يفارق بدل البداء وإن كان مثله في اللفظ وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره مثله بقولك (مررت برجل حمار) أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك إلى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرهما) أي بدل البداء والغلط قوم وقالوا في الأول إنه مما حذف فيه حرف العطف وفي الثاني أنه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطالب غيري به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرمة ١٥٧٧ –

(لمياء في شفتيها حوة لعس ... وفي اللثاث وفي أنيابها شنب)

قال (فلعس **بدل غلط** لأن الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة)." (٢)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ١٩٦/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١٧٨/٣

". . . . .

———

تقدم في موضعه. الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز، وقد قرئ في السبع: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ [النساء: ٦٦] ، ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾ [هود: ٨١] ، بالنصب. ا. هـ. "وانصب" والحالة هذه أعني وقوع المستسنى بعد نفي أو شبهه "ما انقطع" تقول: ما قام أحد إلا حمارا، ما مررت بأحد إلا حمارا، هذه لغة جميع العرب سوى تميم، وعليها قراءة السبعة: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ [النساء: ١٥٧] ، "وعن تميم فيه إبدال وقع" كالمتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمار، وما مررت بأحد إلا حمار. ومنه قوله:

———

قوله: "إلا امرأتك بالنصب" كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسري بها والرفع كونها مسري بها لأن الالتفات بعد الإسراء. ورد بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روي أنها تبعتهم أنها والتفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها وقال في المغني الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر.

قوله: "تقول ما قام أحد إلا حمارا" نقل عن القرافي أن أحدا إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع. واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه.

قوله: "وعن تميم فيه إبدال وقع" وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لهم به من علم إلا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري ﴿قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله﴾ [النمل: ٦٥] ، فأعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع، واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا. قوله: "كالمتصل" التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان برجحان في المتصل ومرجوحية

في المنقطع. قوله: "فيجيزون ما قام أحد إلا حمار" فحمار **بدل غلط** صرح به الرضي، وقال سم بدل كل بملاحظة معنى إلا، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد. ا. هـ. وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر. قوله: "اليعافير" جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة. قوله:." (١)

"وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ... ودون قصد غلط به سلب

ومثله قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ [البقرة: ٢١٧] ، ومثل المقدر قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ [البروج: ٤] ، أي: النار فيه، وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير، والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله: "وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب" أي: تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من

إلى ذات المبدل منه ففي قولك: أعجبني زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه. وفي قولك: سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه، فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرد؛ لأن بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ [البروج: ٤] ، بناء على أن النار بدل اشتمال من الأخدود كما سيذكره الشارح. وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره، وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال. وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها. بقي ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه إجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره، وعبارته: لا نقول من بدل الاشتمال قتل الأمير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه؛ لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذي فيه، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفا من قولك: قتل الأمير أن القاتل سيافه وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا ا. هـ.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٢١٦

فعلى هذا يشكل هذا التابع من أي: التوابع فتأمل. وعلم مما مر ما نقله الدماميني عن المبرد من أن نحو: ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل **بدل غلط**؛ لأن ما قبل البدل لا يدل عليه؛ لأن ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل المبدل منه. قوله: "قتل أصحاب الأخدود" هو شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض وملأه نارا، وقالوا: من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر ترك ا. هـ. تصريح. ومنه يؤخذ أن أل في الأخدود للجنس؛ لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد. قوله: "وقيل الأصل ناره إلخ" وقيل أراد بالأخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي: أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل: النار بدل إضراب أفاده زكريا.

قوله: "وذا للإضراب إلخ" أي: أنسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب، كأن تقول بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع أي: قصدا صحيحا كما قاله سم. قوله: "ودون قصد" منصوب على الظرفية لمحذوف أي: وإن وقع دون قصد أي: دون قصد صحيح بأن لا يقصد أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي: فهو **بدل غلط** والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة." (١)

"كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلا مدى

كون المبدل منه قصد أولا؛ لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة، وإنما سبق اللسان إليه، فهو **بدل الغلط** أي: بدل سببه الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي: بدل شيء ذكر نسيانا، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط** وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء. ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله: "كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى" فخالدا بدل كل من كل، واليدا بدل بعض، وحقه بدل اشتمال، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير، فإن النبل اسم جمع للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل **فبدل غلط**، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١٨٦/٣

أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن ببل.

لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي: سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادي. ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي: رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للأول. والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني، والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل.
قوله: "لأن البدل إلخ" علة لمحذوف أي: لا من كون البدل مقصودا أولا؛ لأن البدل إلخ. قوله: "أي: بدل سببه الغلط" أي: بذكر الأول فالإضافة في بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت في بدل الكل وبدل البعض للبيان، وقوله: لا أنه نفسه غلط أي: كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض. قوله: "بدل البداء" بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي: الظهور سمي بذلك؛ لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا. قوله: "اليدا" بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي: اليد منه أو الأصل يده، ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين. قوله: "وذلك" أي: احتمال الأقسام الثلاثة. قوله: "فإن النبل إلخ" محط بيان التقادير المختلفة قوله: فإن كان المتكلم إلخ، وإنما قدم قوله: فإن النبل إلخ، لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى. قوله: "جمع مدية" بضم الميم وقد تكسر نقله شيخنا عن الشارح، والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر. قوله: "وهي السكين" قيد غيره بالعظيمة. قوله: "والأحسن أن يؤتى فيهن" أي: في أوجه المثال المتقدمة ببل؛ لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي: نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أي: بليدا كما في التصريح ومعلوم أنه إذا أتى فيهن." (١)

". . . . .

وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين. وذهب في التسهيل إلى الأول. الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط، وقال: لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا. وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة:

٨٩٣- لمياء في شفتيها حوة لعس

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١٨٧/٣

فاللعس **بدل غلط**؛ لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين. ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله. الخامس: قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل: أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ [إبراهيم: ١] ، في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إن للمتقين مفازا، حدائق وأعنابا﴾ [النبأ: ٣٢] ، والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾ [الشورى: ٥٢] والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لنسفعن بالناصية، ناصية كاذبة﴾ [العلق: ١٥ و١٦] ، وأما الإفراد والتذكير

المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل إلا أن يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل. وانحط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه.

قوله: "يحتمل الأولين" ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما، ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه إشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل إشعارا قريبا، أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة. قوله: "لمياء" فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن. قوله: "لإمكان تأويله" كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي: حوة لعساء. هذا وقد قيل كل من الحوة، واللعس حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه. قوله: "قد فهم من كون البدل تابعا إلخ" أي: لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. قوله: "وفيه تفصيل" أي: فيما ذكر من الموافقة. قوله: "بل تبدل المعرفة من المعرفة إلخ" محط الإضراب القسمان الأخيران، وإنما أتى بالقسمين الأولين تتميما للأقسام.

قوله: "مفازا" أي: مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتي ما فيه وقوله

٨٩٣- عجزه:

وفي اللثاث وفي أنيهابها شنب

والبيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٣٢؛ والخصائص ٣/ ٢٩١؛ والدرر ٦/ ٥٦؛ ولسان

العرب ١/ ٥٠٧ "شنب"، ٦/ ٢٠٧ "لعس" ١٤/ ٢٠٧ "حواء"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦.." (١)

"تعالى: علم الإنسان ما لم يعلم [العلق: ٥] فقيل: الفائدة في ذكر المفعول فيه وإن كان الإنسان لا يعلم إلا ما لم يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التي انتقل عنها فإنه أوضح في الامتنان، وفي إيراد الشرطية الأولى بأن المفيد لمشكوكية وقوع الخوف وندرته، وتصدير الثانية ب «إذا» المنبئة عن تحقق وقوع الأمن وكثرته مع الإيجاز في جواب الأولى، والإطناب في جواب الثانية المبنيين على تنزيل مقام وقوع المأمور به فيهما منزلة مقام وقوع الأمر تنزيلا مستدعيا لإجراء مقتضى المقام الأول في كل منهما مجرى مقتضى المقام الثاني من الجزالة والاعتبار كما قيل- ما فيه عبرة لذوي الأبصار والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا عود إلى بيان بقية الأحكام المفصلة فيما سبق، وفي يتوفون مجاز المشارفة وصية لأزواجهم قرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة عن عاصم بنصب وصية على المصدرية، أو على أنها مفعول به، والتقدير ليوصوا أو يوصون وصية أو كتب الله تعالى عليهم، أو ألزموا وصية ويؤيد ذلك قراءة عبد الله «كتب عليكم الوصية لأزواجكم متاعا إلى الحول» مكان والذين إلخ، وقرأ الباقون- بالرفع- على أنه خبر بتقدير ليصح الحمل أي ووصية الذين يتوفون أو حكمهم وصية أو والذين يتوفون أهل وصية، وجوز أن يكون نائب فاعل فعل محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف مقدم عليه أي كتب عليهم أو عليهم وصية وقرأ أبي متاع لأزواجهم، وروي عنه فمتاع بالفاء.

متاعا إلى الحول نصب بيوصون إن أضمرته ويكون من باب الحذف والإيصال، وإلا ف «بالوصية» لأنها بمعنى التوصية، وبمتاع على قراءة أبي لأنه بمعنى التمتع غير إخراج بدل منه بدل اشتمال إن اعتبر اللزوم بين التمتع إلى الحول وبين- غير الإخراج- وبدل الكل بحسب الذات فإنهما متحدان بالذات، ومتغايران بالوصف، وذكر بعضهم أنه على تقدير البدل لا بد من تقدير مضاف إلى غير تقديره متاعا إلى الحول متاع غير إخراج وإلا لم يصح لأن متاعا مفسر بالإنفاق، وغير إخراج عبارة عن الإسكان وليس مدلوله مدلول الأول، ولا جزأه، ولا ملابسا له، فيكون **بدل غلط-** وهو لا يصح في الكلام المجيد- فيتعين التقدير، وحينئذ يكون إبدال الخاص من العام وهو من قبيل إبدال الكل من الجزء نحو- رأيت القمر فلكه- وهو بدل الاشتمال- كما صرح به صاحب المفتاح- وأجيب بأنا لا نسلم أن متاعا مفسر بالإنفاق فقط بل- المتاع- عام شامل للإنفاق والإسكان جميعا، فيكون غير إخراج عبارة عن الإسكان الذي هو بعض من

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/١٨٩

متاعا فيكون بدل البعض من الكل، وجوز أن يكون مصدرا مؤكدا لأن- الوصية بأن يمتعن حولا- يدل على أنهن لا يخرجن، فكأنه قيل: لا يخرجن غير إخراج ويكون تأكيدا لنفي- الإخراج- الدال عليه لا يخرجن فيؤول إلى قولك: لا يخرجن لا يخرجن، وأن يكون حالا من أزواجهم والأكثرون على أنها حال مؤكدة إذ لا معنى لتقييد- الإيصاء- بمفهوم هذه الحالة وأنها مقدرة لأن معنى نفى- الإخراج إلى الحول- ليس مقارنا- للإيصاء- وفيه تأمل، وأن يكون صفة متاع أو منصوبا بنزع الخافض، والمعنى يجب على الذين يتوفون أن يوصوا قبل أن يحتضروا لأزواجهم لأن يمتعن بعدهم- حولا- بالنفقة والسكنى، وكان ذلك على الصحيح في أول الإسلام ثم نسخت المدة بقوله تعالى: أربعة أشهر وعشرا وهو وإن كان متقدما في التلاوة فهو متأخر في النزول، وكذا النفقة بتوريثهن الربع أو الثمن، واختلف في سقوط السكنى وعدمه، والذي عليه ساداتنا الحنفية الأول، وحجتهم أن مال الزوج صار ميراثا للوارث، وانقطع ملكه بالموت، وذهب الشافعية إلى الثاني

لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله»

واعترض بأنه ليس فيه دلالة على أن لها السكنى في مال الزوج، والكلام فيه فإن خرجن بعد الحول، ومضي العدة، وقيل: في الأثناء باختيارهن فلا جناح عليكم يا أولياء الميت، أو أيها الأئمة.." (١)

"أيهم يكفل مريم من تتمة الكلام الأول، وجعله ابتداء استفهام مفسد للمعنى، ولما لم يصلح يلقون للتعلق بالاستفهام لزم أن يقدر ما يرتبط به النظام فذكر الجل له ثلاثة أوجه:

«أحدها» أن يقدر ينظرون أيهم يكفل وحيث كان النظر مما يؤدي إلى الإدراك جاز أن يتعلق باسم الاستفهام كالأفعال القلبية- كما صرح به ابن الحاجب. وابن مالك في التسهيل- وثانيها أن يقدر ليعلموا أيهم يكفل وعلى الأول الجملة حال مما قبلها وعلى الثاني في موضع المفعول له، ولا يخفى أن الإلقاء سبب لنفس العلم لكنه سبب بعيد، والقريب هو النظر إلى ما ارتفع من الأقلام، وثالثها أن يقدر يقولون، أو ليقولوا أيهم واعترض بأنه لا فائدة يعتد بها في تقدير يقولون ولا ينساق المعنى إليه بل هو مجرد إصلاح لفظي لموقع أيهم وأجيب بأنه مفيد، وينساق المعنى إليه بناء على أن المراد بالقول القول للبيان والتعيين، واعترض أيضا تقدير القول مقرونا بلام التعليل بأن هذا التعليل هنا مما لا معنى له، وأجيب بتأويله كما أول في سابقة، وقيل: يؤول بالحكم أي ليقولوا وليحكموا أيهم إلخ، والسكاكي يقدر هاهنا ينظرون لعلموا، ولعل ذلك لمراعاة المعنى واللفظ وإلا فتقدير النظر، أو العلم يغني عن الآخر، وبعض المحققين لم يقدر

---

(١) تفسير الألوسي = روح المعاني الألوسي، شهاب الدين ١/٥٥١

شيئا أصلا وجعل أيهم بدلا عن ضمير الجمع- أي يلقى كل من يقصد الكفالة- وتتأتى منه، ولا يخفى أنه من التكلف بمكان وما كنت لديهم إذ يختصمون في شأنها تنافسا على كفالتها وكان هذا الاختصام بعد الاقتراع في رأي، وقبله في آخر، وتكرير ما كنت لديهم مع تحقق المقصود بعطف إذ يختصمون على إذ يلقون للإيذان بأن كل واحد من عدم الحضور عند الإلقاء، وعدم الحضور عند الاختصام مستقل بالشهادة على نبوته صلى الله عليه وسلم لا سيما على الرأي الثاني في وقت الاختصام لأن تغيير الترتيب في الذكر مؤكد لذلك- قاله شيخ الإسلام.

واختلف في وقت هذا الاقتراع والتشاح على قولين: أحدهما وهو المشهور المعول عليه أنه كان حين ولادتها وحمل أمها لها إلى الكنيسة على ما أشرنا إليه من قبل، وثانيهما أنه كان وقت كبرها وعجز زكريا عليه السلام عن تربيتها، وهو قول مرجوح، وأوهن منه قول من زعم أن الاقتراع وقع مرتين مرة في الصغر وأخرى في الكبر، وفي هذه الآية دلالة على أن القرعة لها دخل في تمييز الحقوق،

وروي عن الصادق رضي الله تعالى عنه أنه قال: ما تقارع قوم ففوضوا أمرهم إلى الله عز وجل إلا خرج سهم المحق، وقال أي قضية أعدل من القضية إذا فوض الأمر إلى الله سبحانه، أليس الله تعالى يقول: فساهم فكان من المدحضين

[الصافات: ١٤١]

وقال الباقر رضي الله تعالى عنه: أول من سوهم عليه مريم بنت عمران ثم تلا وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم

إذ قالت الملائكة شروع في قصة عيسى عليه السلام، والمراد بالملائكة جبريل عليه السلام على المشهور، والقول شفاهي كما رواه ابن أبي حاتم عن قتادة، وإذ المضافة إلى ما بعدها بدل من نظيرتها السابقة بدل كل من كل، وقيل: بدل اشتمال ولا يضر الفصل إذ الجملة الفاصلة بين البدل والمبدل منه اعتراض جيء به تقريرا لما سبق وتنبيها على استقلاله وكونه حقيقيا بأن يعد على حياله من شواهد النبوة قالوا: وترك العطف بناء على اتحاد المخاطب والمخاطب وإيذانا بتقارن الخطابين أو تقاربهما في الزمان، وجوز أبو البقاء كون الظرف منصوبا باذكر مقدرا، وأن يكون ظرفا- ليختصمون- وقيل: إنه بدل من إذ المضافة إليه، واعترض بأن زمن الاختصام قبل زمن البشارة بمدة- فلا تصح هذه البدلية والتزام أنه **بدل غلط-** غلط إذ لا يقع في فصيح الكلام، وأجيب بأنه يعتبر زمان ممتد يقع الاختصام في بعضه والبشارة في بعض آخر وبهذا الاعتبار

يصح أن يقال: إنهما في زمان واحد كما يقال وقع القتال والصلح في سنة واحدة مع أن القتال واقع في أولها مثلا والصلح في آخرها، قيل: ولا يحتاج إلى هذا على الاحتمال الثاني مما ذكره أبو البقاء بناء." (١)

"الأول لا يغني عن الثاني والثاني لا يغني عن الأول وللتفسير بعد الإبهام شأن ظاهر. وادعى ابن المنير أن تأويل هذا القول بالأمر كلفة لا طائل وراءها وفيه نظر.

وجوز إبقاء القول على معناه وأن اعبدوا إما خبر لمضمر أي هو أن اعبدوا أو منصوب بأعني مقدرا، قيل: عطف بيان للضمير في به، واعترض بأنه صرح في المغني بأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان، وأجيب بأن ذلك من المختلف فيه وكثير من النحاة جوزوه. وما في المغني قد أشار شراحه إلى رده، وقيل: بدل من الضمير بدل كل من كل. ورده الزمخشري في الكشاف بأن المبدل منه في حكم التنحية والطرح فيلزم خلو الصلة من العائد بطرحه، وأجيب عنه بأن المذهب المنصور أن المبدل منه ليس في حكم الطرح مطلقا بل قد يعتبر طرحه في بعض الأحكام كما إذا وقع مبتدأ فإن الخبر للبدل نحو زيد عينه حسنة ولا يقال حسن. وقد يقال أيضا: إنه ليس كل مبدل منه كذلك بل ذلك مخصوص فيما إذا كان البدل **بدل غلط**، وأجاب بعضهم بأنه وإن لزم خلو الصلة من العائد بالطرح لكن لا ضير فيه لأن الاسم الظاهر يقوم مقامه كما في قوله: وأنت الذي في رحمة الله أطمع. ولا يخفى أن في صحة قيام الظاهر هنا مقام الضمير خلافا لهم، وجوز أن يكون بدلا من ما أمرتني به، واعترض بأن ما مفعول القول ولا بد فيه أن يكون جملة محكية أو ما يؤدي مؤداها أو ما أريد لفظه وإذا كان العبادة بدلا كانت مفعول القول مع أنها ليست واحدا من هذه الأمور فلا يقال: ما قلت لهم إلا العبادة، وفي الانتصاف أن العبادة وإن لم تقل فالأمر بها يقال وأن الموصولة بفعل الأمر يقدر معها الأمر فيقال هنا ما قلت لهم: إلا الأمر بالعبادة ولا ريب في صحته لأن الأمر مقول بل قول على أن جعل العبادة مقولة غير بعيد على طريقة ثم يعودون لما قالوا [المجادلة: ٣] أي الوطن الذي قالوا قولا يتعلق به وقوله تعالى:

ونرثه ما يقول [مريم: ٨٠] ونحو ذلك، وفي الفوائد أن المراد ما قلت لهم إلا عبادته أي الزموا عبادته فيكون هو المراد من ما أمرتني به ويصح كون هذه الجملة بدلا من ما أمرتني به من حيث إنها في حكم المراد لأنها مقولة وما أمرتني به مفرد لفظا وجملة معنى ولا يخلو عن تعسف، وجوز إبقاء القول على معناه وأن مفسرة إما لفعل القول أو لفعل الأمر، واعترض بأن فعل القول لا يفسر بل يحكى به ما بعده من الجمل

---

(١) تفسير الألوسي = روح المعاني الألوسي، شهاب الدين ٢/١٥٣

ونحوها وبأن فعل الأمر مسند إلى الله تعالى وهو لا يصح تفسيره باعبدوا الله ربي وربكم بل باعبدوني أو اعبدوا الله ونحوه، وأجيب عن هذا بأنه يجوز أن يكون حكاية بالمعنى كأنه عليه السلام حكى معنى قول الله عز وجل بعبارة أخرى وكأن الله تعالى قال له عليه السلام: مرهم بعبادتي أو قال لهم على لسان عيسى عليه السلام: اعبدوا الله رب عيسى وربكم فلما حكاه عيسى عليه السلام قال: اعبدوا الله ربي وربكم فكنى عن اسمه الظاهر بضميره كما قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى الذي جعل لكم الأرض مهدا وسلك لكم فيها سبلا وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى [طه: ٥٢، ٥٣] فإن موسى عليه السلام لا يقول فأخرجنا بل فأخرج الله تعالى لكن لما حكاه الله تعالى عنه عليه السلام رد الكلام إليه عز شأنه وأضاف الإخراج إلى ذاته عز وجل على طريقة المتكلم لا الحاكي وإن كان أول الكلام حكاية. ومثله قوله تعالى: ليقولن خلقهن العزيز العليم [الزخرف: ٩] إلى قوله سبحانه: فأنشرنا به بلدة ميتا [الزخرف: ١١] إلى غير ذلك.

وقال أبو حيان: يجوز أن يكون المفسر اعبدوا الله ويكون ربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام على إضمار أعني لا على الصفة لله عز اسمه واعتمده ابن الصائغ وجعله نظير قوله تعالى: إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله [النساء: ١٥٧] على رأي. وفي أمالي ابن الحاجب إذا حكى حاك كلاما فله أن يصف م ٥- روح المعاني مجلد ٤." (١)

"أنزلت خطابا لليهود ولنصارى نجران حين قدموا ولهذا اتصل بهذا ذكر المحاجة والمباهلة اهـ.

واعترض بأن قصة آدم عليه السلام كررت مع أنه ليس المقصود بها إفادة إهلاك من كذبوا رسلهم، وأجيب بأنها وإن لم يكن المقصود بها إفادة ما ذكر إلا أن فيها من الزجر عن المعصية ما فيها فهي أشبه قصة بتلك القصص التي كررت لذلك فافهم وإن كنت من قبله أي قبل إيحائنا إليك ذلك لمن الغافلين عنه لم يخطر ببالك ولم يقرع سمعك، وهذا تعليل لكونه موحى كما ذكره بعض المحققين والأكثر في مثله ترك الواو، والتعبير عن عدم العلم بالغفلة لإجلال شأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا العدول عن- لغافلا- إلى ما في النظم الجليل عند بعض، ويمكن أن يقال: إن الشيء إذا كان بديعا وفيه نوع غرابة إذا وقف عليه قيل للمخاطب: كنت عن هذا غافلا فيجوز أن يقصد الإشارة إلى غرابة تلك القصة فيكون كالتأكيد لما تقدم إلا أن فيه ما لا يخفى وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن واللام فارقة، وجملة كنت إلخ خبر- إن- إذ قال يوسف نصب بإضمار- اذكر- بناء على تصرفها، وذكر الوقت كناية عن ذكر

---

(١) تفسير الألوسي = روح المعاني الألوسي، شهاب الدين ٦٥/٤

ما حدث فيه والكلام شروع في إنجاز ما وعد سبحانه، وحكى مكي أن العامل في إذ الغافلين.

وقال ابن عطية: يجوز أن يكون العامل فيها نقص وروي ذلك عن الزجاج على معنى نقص عليك الحال إذ إلخ. وهي للوقت المطلق المجرد عن اعتبار المضي، وفي كلا الوجهين ما فيه.

واستظهر أبو حيان بقاءها على معناها الأصلي وأن العامل فيها قال يا بني كما تقول: إذ قام زيد قام عمرو، ولا يخلو عن بعد، وجوز الزمخشري كونها بدلا من أحسن القصص على تقدير جعله مفعولا به وهو بدل اشتمال، وأورد أنه إذا كان بدلا من المفعول يكون الوقت مقصوصا ولا معنى له، وأجيب بأن المراد لازمه وهو اقتصاص قول يوسف عليه السلام فإن اقتصاص وقت القول ملزوم لاقتصاص القول.

واعترض بأنه يكون بدل بعض أو كل لا اشتمال، وأجيب بأنه إنما يلزم ما ذكر لو كان الوقت بمعنى القول وهو إما عين المقصوص أو بعضه، أما لو بقي على معناه وجعل مقصوصا باعتبار ما فيه فلا يرد الاعتراض. هذا ولم يجوزوا البدلية على تقدير نصب أحسن القصص على المصدرية، وعلل ذلك بعدم صحة المعنى حينئذ وبقيام المانع عربية، أما الأول فلأن المقصوص في ذلك الوقت لا الاقتصاص. وأما الثاني فلأن أحسن الاقتصاص مصدر فلو كان الظرف بدلا وهو المقصود بالنسبة لكان مصدرا أيضا وهو غير جائز لعدم صحة تأويله بالفعل، وأورد على هذا أن المصدر كما يكون ظرفا نحو أتيتك طلوع الشمس يكون الظرف أيضا مصدرا ومفعولا مطلقا لسده مسد المصدر كما في قوله:

ولم تغتمض عيناك ليلة أرمد فإنهم صرحوا- كما في التسهيل وشروحه- أن ليلة مفعول مطلق أي اغتماض ليلة، وما ذكر من حديث التأويل بالفعل فهو من الأوهام الفارغة، نعم إذا ناب عن المصدر ففي كونه بدل اشتمال شبهة وهو شيء آخر غير ما ذكر، وعلى الأول أنه وإن لم يشتمل الوقت على الاقتصاص فهو مشتمل على المقصوص فلم لم تجز البدلية بهذه الملابسة؟ ورد بأن مثل هذه الملابسة لا تصحح البدلية، ونقل عن الرضي أن الاشتمال ليس كاشتمال الظرف على المظروف بل كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى الثاني منتظرة له فيجيء الثاني مبينا لما أجمل فيه فإن لم يكن كذلك يكن **بدل غلط** وعلى هذا يقال في عدم صحة البدلية: إن النفس إنما تتشوق لذكر وقت الشيء لا لذكر وقت لازمه ووقت القول ليس وقتا للاقتصاص، ويوسف علم." (١)

"وبدل الاشتمال (١) ، وبدل الغلط (٢) . تقول: «جاءزيد أخوك (٣) » ، «أكلت الرغيف ثلثه (٤) » ، «نفعني زيد علمه (٥) » ، «ورأيت زيدا الفرس (٦) » ، أردت أن تقول الفرس (٧) فغلطت

---

(١) تفسير الألوسي = روح المعاني الألوسي، شهاب الدين ٣٦٩/٦

فأبدلت زيدا منه (٨) .

---

(١) وهو: أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق الإجمال.

(٢) من اللفظ الذي ذكر غلطا لا أنه الغلط.

(٣) فأخو بدل من زيد بدل شيء من شيء (١) .

(٤) أو نصفه، أو ثلثيه، فثلثه بدل من الرغيف، بدل بعض من كل (٢) .

(٥) فعلمه بدل من زيد بدل اشتمال (٣) .

(٦) فالفرس: بدل من زيد **بدل غلط**.

(٧) صوابه: فأبدلت الفرس من زيد، فهذه أقسام البدل في الاسم.

وأما في الفعل فقال بعضهم: تجري فيها الأقسام الأربعة، مثال بدل شيء من شيء: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب﴾ (٤) ، وبدل البعض من الكل إن تصل تسجد لله يرحمك (٥) ،

---

(١) مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف ضمير مضاف إليه.

(٢) منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والهاء ضمير مضاف إليه.

(٣) مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وعلم: مضاف، والهاء مضاف إليه.

(٤) فمن: اسم شرط جازم ويفعل مجزوم على أنه فعل الشرط وذا: اسم إشارة مبني على السكون، محله نصب على المفعولية، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، ويلق: مجزوم على أنه جواب الشرط وجزاؤه، ويضاعف: بدل من يلق.

(٥) فإن: حرف شرط جازم، وتصل: مجزوم على أنه فعل الشرط، وتسجد: بدل من تصل، ويرحم: جواب الشرط وجزاؤه، الكاف: ضمير مضاف إليه.." (١)

"مع أمور عرضية أخرى تحت العامل، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالا.

ولا بد في بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما، وهذا الضمير قد يكون مذكورا كما ني الأمثلة السالفة، وقد يكون مقدرا؛ كقوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود ١ النار ذات الوقود﴾ ، والتقدير: "النار فيه". فحذف الجار والمجرور، والمجرور هو الضمير الرابط، ويصح أن يكون

---

(١) حاشية الآجرومية عبد الرحمن بن قاسم ص/٩٢

القدير: ناره ذات الوقود. ثم حذف الضمير، ونابت عنه "أل" في الربط٢".

وبدل الاشتمال -كبدل البعض- لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه٣.

رابعها: البدل المباين للمبدل منه -ويسمى: "بدل المباينة"- وهو ثلاثة أنواع لا بد في كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم٤، وأن يقوم دليل "أي: قرينة" يوضح المراد منه، ويمنع اللبس٥. وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير -أو غيره- يربطه بالمتبوع.

أ- بدل الغلط: وهو الذي يذكر فيه المبدل منه غلطا لسانيا، ويجيء البال بعده لتصحيح الغلط. وذلك بأن يجري اللسان بالمتبوع من غير قصد،

---

١ أصل الأخدود: الشق أو الحفرة في الأرض. ويراد به هنا: شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاة في الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم، ويخرج من دينهم إلى النصرانية، أو غيرها من الأديان السماوية.

٢ ما الداعي لأن يقال: حذف الضمير، ونابت عنه "أل" في الربط؟ أليس الأفضل أن نتبع الرأي الذي يجعل الرابط هو الضمير؛ وأنه قد يصح الاستغناء "بأل" أو غيرها، كما سبق البيان في ص٦٦٩؟ على أن هذا الاختلاف شكل يسير.

٣ لهذا بيان في حاشية: "ياسين" على التصريح، مضمونه: أنه يشترط في بدل الاشتمال تحقق أمرين، أحدهما: إمكان فهم معناه عند حذفه؛ ومن ثم كان "أعجبني علي آخوه" بدل إضراب، لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول.

وثانيهما: حسن الكلام و استقامته على تقدير حذفه، وافتراض أن البدل غير مذكور، ولهذا امتنع: "أسرجت عليا فرسه" لأنه -بالرغم من فهم معناه في الحذف- لا يستعمل مثله، ولا يحسن. فلو ورد مثل هذا الكلام لكان **بدل غلط**؛ فبدل الاشتمال كبدل الجزء في هذا، -كما أشرنا في٦٧٨-.

٤ وهذا هو الشأن في كل نوع من أنواع البدل.

٥ انظر ما يختص بمنع اللبس في الصفحة الآتية.." (١)

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٦٧٠

"ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعا؛ فيذكر البدل، ليتدارك به الخطأ اللساني ويصححه. فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه، لا في البدل، نحو: "أعظم الخلفاء العباسيين: "المأمون" بن "المنصور"، "الرشيد". فالحقيقة: أن "المأمون" هو ابن "الرشيد"، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ، فذكر انه ابن المنصور؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب، قائلا: "الرشيد". فالرشيد؛ بدل من المتبوع، الذي ذكر خطأ لسانيا. وليس "الرشيد" هو: الغلط؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامي السالف الذي ذكر بغير قصد ولا تنبه. فكلمة: "الرشيد" بدل من "المنصور" **بدل غلط**، أي: بدلا مقصودا من شيء غير مقصود ذكر غلطا -كما أوضحنا- ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يربطه بالمتبوع١ ولا ورود لهذا النوع في القران الكريم منسوبا إلى الله٢ ...

ب- بدل النسيان: هو الذي يذكر فيه المبدل منه قصدا. ويتبين للمتكلم فساد قصده: فيعدل عنه، ويذكر البدل الذي هو الصواب؛ نحو: "صليت أمس العصر، الظهر، في الحقل، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر، ثم تبين له أنه نسي حقيقة الوقت الذي صلاه، وأنه ليس العصر؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التي تذكرها؛ وهي: "الظهر" فكلمة: "الظهر" بدل مقصود من كلمة: "العصر" بدل نسيان. والفرق بين هذا البدل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان. إما النسيان فمن العقل.

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع، ولا إلى رابط آخر٢.... ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوبا إلى الله ١ ...

ج- بدل الإضراب٣: وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصدا. ولكن

"١، ١" انظر الملاحظة التي في ص٦٧٦.

"٢، ٢" إذ يستحيل وقوع "الغلط والنسيان" من المولى -جل شأنه- ويستحيل نسبة أحدهما إليه؛ لبطلان هذه النسبة بداهة.

٣ يسمى أيضا: بدل "البداء" -بفتح الباء والدال- أي: الظهور. لأن المتكلم بعد أن ذكره أولا بدا له "أي: ظهر له" أن يذكر الثاني. والإضراب المقصود هنا هو: الإضراب الانتقالي -وقد سبق شرحه في ص٦٢٣-.." (١)

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٦٧١

"يضرب عنه المتكمل "أي: ينصرف عنه ويتركه مسكوتا عنه" من غير أن يتعرض له بنفي أو إثبات -كأنه لم يذكره- ويتجه إلى البدل. نحو: سافر في قطار، سيارة. فقد نص المتكلم على القطار أولا، ثم اضرب عنه تاركا أمره، ونص على السيارة بعد ذلك، فهي بدل مقصود من القطار. ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يعود إلى المتبوع، ولا إلى غيره من الروابط.....١

---

١ وفي الأقسام الأربعة السابقة يقول ابن مالك:

مطابقا، أون: بعضا، أو ما يشتمل ... عليه يلفى، أو: كمعطوف ببل

"تقدير البيت: يلغى البدل مطابقا، أو بعضا، أو ما يشتمل عليه، أو كمعطوف ببل" وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقة بالنص الصريح وهو: "مطابقا". وبدل البعض بالنص الصريح، وهو: "بعا" كما تضمن بدل الاشتمال بقوله: "أو ما يشتمل عليه" "وكلمة: مطابقا مفعول ثان ليلغى".

يريد: أو: شيئا يشتمل على البدل اشتمالا معنويا "وهو يؤيد: العامل والمتبوع على الوجه الذي شرحناه". ويريد بالمعطوف بالحرف الذي يشبه "بل": بدل المباينة؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي لا الإبطالي. "وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على "بل" العاطفة -ص٦٢٣- وأوضحنا أن الانتقالي هو الذي يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر" ويبين ابن مالك المراد من شبيه "بل" فيقول:

وذا للاضراب اعز قصدا صحب ... ودون قصد غلط به سلب

"ذا، أي: هذا الذي يشبه: "بل" اعز: انسب".

يريد: انسب الذي يشبه "بل" إلى الإضراب إن صحبه القصد، وكان المتكلم مريدا له، "والإضراب هنا هو: الإضراب الانتقا". وإن لم يقصده المتكلم فهو "**بدل غلط**". وقد بين بعد هذا أن البدل نفسه ليس بموضع الغلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله. "والتقدير: وغلط دون قص سلب بالبدل". واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباين: هما: "الغلط"» والإضراب"، وترك "النسيان" ولكن البيت التالي المشتمل على مثال لكل نوع -قد يتسع النسيان، قال:

كزره خالدا، وقبله اليدا ... واعرفا حقه، وخذ نبلا مدى

"خالد: اسم رجل النبل" جمع: نبلة، وهي: السهم الذي يصاد به الطيور وغيرها من الناس وطائر الحيوان. المدى، جمع مدية، وهي: السكين". "فخالد" بدل كل من الهاء التي في الفعل قبله مباشرة. و"اليد": بدل

جزء من الهاء التي قبله في الفعل "أي: يده، أو اليد منه" و"حق" بدل اشتمال من الهاء التي قبله مباشرة، ومدى: **بدل غلط**، أو نسيان، أو إضراب، من "نبلا". فالبدل هنا يحتمل الثلاثة.." [1]

"المسألة ١٢٤:

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمر، والعكس في كل حالة ... :

أ- يجوز إبدال الظاهر من الظاهر؛ كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة. ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل، أو بعض، أو: اشتمال، أم مباينة١. نحو: وقفت أمام الدار أترقب القادمين. فلما أقبلوا الضيوف صافحتهم في بشر وابتهاج. فكلمة "الضيوف" بدل كل من كل: "هو الفاعل٢، واو الجماعة". ونحو: وقفت أترقب الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعة منهم ... فكلمة "أربعة" بدل بعض، أي: من الفاعل٢ "واو الجماعة". أو: فأقبلوا حقائبهم ... "فحقائب" بدل اشتمال من الواو ... أو: فأقبلوا حقائبهم. على اعتبار أن "حقائب" **بدل غلط**، أو نسيان، أو إضراب فالبدل بأنواعه المختلفة يقع صحيحا من ضمير الغائب، ولا مانع يمنع منه.

فإن لم يكن الضمير الغائب بأن كان لحاضر "أي: لمتكلم، أو لمخاطب" جاز مجيء البدل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إم، بدل كل من كل يفيد الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى: ﴿ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا﴾ ٣، فكلمة "أول" بدل "كل" من الضمير "نا" المجرور باللام، ولذلك أعيد جوازا مع البدل عامل الجر، وهو هنا: "اللام"، مجاراة للمبدل منه. ومثله: تسابقتم ثلاثتكم. فكلمة: "ثلاثة" بدل كل من كل، من التاء٤ ...

---

١ في ص٦٧١ تفصيل الكلام على "البدل المباين".

"٢، ٢" وهذا على اعتبار واو الجماعة ضميرا فاعلا، طبقا للرأي الأغلب، وليست مجرد حرف يعتبر علامة للجمع.

٣ لأن معنى: "لأولنا وآخرنا ... " هو: لجميعنا، على عادة العرب من ذكرهم طرفي الشيء، يريدون بهما: جميعه كاملا. ومن هذا قولهم: "سبحان الله بكرة وأصيلا" ... أي: كل وقت: وقد سبقت الآية لمناسبة

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٦٧٢/٣

أخرى في هامش ص٦٦٤ وفي ص٦٨٠.

٤ سبقت الإشارة لهذا في ص٥١١ و٦٨٠.." [(١)]

"الأليف، أزعجه. فالفعل "أزعج" بدل اشتمال من "أسيء". ومثله:

إن علي الله أن تبايعا١ ... تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

فالفعل: "تؤخذ" بدل اشتمال من: "تبايع"؛ لأن الأخذ كرها هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة.

٤- ويبدل الفعل من الفعل لإضراب، أو الغلط، أو النسيان، في مثل: إن تطعم المحتاج، تكسه ثوبا، يحرسك.

والذي يدل في كل ما سبق -وأشباهه- على أن البدل بدل مفردات لا بدل جمل، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه٢.

ب- أما الجملة فبدل من الجملة بدل كل من كل -على الصحيح- بشرط أن تكون الثانية أو فى من الأولى في بأن المراد، وتأديته ... نحو: اقطع قمح الحقل، احصده.

وتبدل بدل "جزء من كل" لإفادة البعضية؛ كقوله تعالى: ﴿أمدكم بأنعام وبنين، في جنات وعيون﴾ ، فجملة: "أمدكم" الثانية اخص من الأولى؛ لأن: ما تعلمون: يشمل الأنعام، والبنين، والجنات، والعيون، وغيرها.

وتبدل بدل اﷲتمال؛ كقول الشاعر:

أقول له ارحل. لا تقيمن عندنا ... وإلا فكن في الثر والجهر مسلما

فجملة: "لا تقيمن" بدل اشتمال من جملة "ارحل"؛ لما بينهما من المناسبة: إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة.

وتبدل **بدل غلط**؛ مثل: اجلس، قف ... و ...

---

١ أصل الفعل: تبايع، والألف زائدة للشعر.

٢ من الممكن الاستعانة على إيضاح هذا بما سبق في العطف ص٦٤٣.

وفي بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل:

ويبدل الفعل من الفعل كمن ... يصل إلينا يستعن بنا يعن." [(٢)]

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٣/٦٨١

(٢) النحو الوافي عباس حسن ٣/٦٨٦

"- وقد مضى في جملة الاستثناء، أن الجملة التامة غير الموجبة يجوز إعراب الاسم الواقع بعد إلا فيها، بدل بعض من كل، مثل:

ما حضر الطلاب إلا زيد.

زيد: بدل بعض من كل مرفوع بالضمة الظاهرة.

٣- بدل اشتمال: وهو ليس جزءا من المبدل منه، وإنما هو كالجزء منه أو يتصل به اتصالا من نوع ما، مثل:

أعجبت بزيد خلقه.

خلقه: بدل اشتمال مجرور بالكسرة الظاهرة، والهاء ضمير متصل مبني على الكسرة في محل جر مضاف إليه "كلمة خلق ليست جزءا حقيقيا من زيد؛ وإنما هي كالجزء منه".

ومثل:

يعجبني الريف استجمام فيه.

استجمام: بدل اشتمال مرفوع بالضمة الظاهرة "من الواضح أن كلمة استجمام ليست جزءا من الريف ولا كالجزء منه؛ وإنما هي متصلة به اتصالا مكانيا؛ لأن الاستجمام يحدث فيه".

٤- بدل المباينة: ويقسمونه إلى **بدل غلط**، وبدل نسيان، وبدل إضراب، وكلها ترجع إلى معنى متقارب، هو ترك المبدل منه وإرادة البدل وحده، كأن تقول:

الإسكندرية القاهرة عاصمة مصر.

القاهرة: **بدل غلط** مرفوع بالضمة الظاهرة.

- يجوز أن يكون البدل اسما ظاهرا والمبدل منه ضميرا غائبا مثل:

الطلاب نجحوا متفوقوهم.." (١)

"ومثال المقدر قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ ١؛ أي: النار فيه، وقيل: الأصل "ناره" ثم نابت "أل" عن الضمير.

والرابع: البدل المباين٢، وهو ثلاثة أقسام٣؛ لأنه لا بد أن يكون مقصودا كما تقدم في الحد.

ثم الأول٤ إن لم يكن مقصودا البتة؛ ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو بدل الغلط؛ أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم. وإن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده،

---

(١) التطبيق النحوي عبده الراجحي ص/٣٨٣

فبدل نسيان؛ أي بدل شيء ذكر نسيانا.

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين **بدل غلط**٥.

متصلة بما يتعلق بالبدل. من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

١ هذا بناء على أن ﴿النار﴾ ، بدل اشتمال من ﴿الأخدود﴾ . والأخدود: الشق في الأرض. وأصحابه هم: أنطيانوس ملك الروم، وبختنصر ملك فارس. ويوسف ذو نواس ملك نجران؛ حفر كل منهم شقا عظيما وملأه نارا، وأمر بأن يلقى فيه كل من لم يكفر. و"أل" في ﴿الأخدود﴾ ، للجنس؛ لأنها أخاديد، لا أخدود واحد. وبدل الاشتمال كبدل البعض، لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه مع صحة المعنى عند حذفه؛ فمثل: أعجبني علي أخوه، بدل إضراب لا بد اشتمال؛ لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول.

٢ أي المغاير للمبدل منه.

٣ لا بد في كل من الأقسام الثلاثة أن يكون البدل هو المقصود بالحكم، وهذا النوع بأقسامه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع.

٤ أي المبدل منه.

٥ وقد أشار الناظم إلى أنواع البدل الأربعة المتقدمة بقوله:

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل ... عليه يلفى أو كمعطوف ببل*

---

* "مطابقا" مفعول ثان مقدم ليلفى. "أو بعضا أو ما" معطوفان عليه، و"ما" اسم موصول واقعة على بدل.." (١)

"وذلك لأن النبل: اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مدية؛ وهي السكين. فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى؛ فسبقه لسانه إلى النبل؛ **فبدل غلط**. وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة، وأن الصواب الأمر بأخذ المدى، فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأول في حكم المتروك، فبدل إضراب وبداء. والأحسن فيهن أن يؤتى ببل١.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢٣٣/٣

١ لئلا يتوهم أن "مدى" صفة لنبل. والمعنى: نبلا حادا. وإذا أتي بـ"بل" خرج عن كونه بدلا، وصار عطف نسق.

تتمة:

أ- لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتنكير؛ فقد يكونان معرفتين؛ كقوله تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ ، بجر كلمة: ﴿الله﴾ ، على أنها بدل من ﴿العزيز﴾ ، وقد يكونان نكرتين، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إن للمتقين مفازا، حدائق وأعنابا﴾ . وقد تبدل المعرفة من النكرة؛ نحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾ . والعكس كقوله سبحانه: ﴿لنسفعا بالناصية، ناصية كاذبة﴾ ، سورة العلق.

ب- أما الإفراد والتذكير وفروعهما؛ فإن كان بدل "كل" طابق متبوعه فيها، ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع؛ كأن يكون أحدهما مصدرا لا يثنى ولا يجمع، كالمصدر الميمي في الآية السابقة: ﴿مفازا، حدائق﴾ ، أو قصد التفضيل؛ كقول الشاعر:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمان فشلت

أما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها.

"قصدا" مفعول مقدم لصاحب الواقع فعلا للشرط، والجواب محذوف يفهم مما قبله. "ودون قصد" دون ظرف متعلق بمحذوف يدل عليه صحب، وقصد مضاف إليه؛ أي وإن وقع دون قصد. "غلظ" خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف؛ أي فهو **بدل غلط**. "به" متعلق بسلب الواقع صفة، ونائب فاعله يعود إلى الحكم المفهوم من السابق.

"خالدا" بدل مطابق في الهاء في زره. "اليدا" بدل بعض من الهاء في قبله، والعائد محذوف؛ أي منه. "حقه" بدل اشتمال من الهاء في أعرفه. "مدى" بدل إضرب من "نبلا".." (١)

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣/٢٣٥